جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: مالية مؤسسة

الموضوع:

البنوك الاسلامية في الجزائر و دورها في التمويل

دراسة حالة بنك البركة –تلمسان–

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين

- يوسف رضوان
- عبد الله برابح أبوبكر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب	.....	**رئيسا**
الأستاذ (ة): لخضاري نجاة	.....	**مشرفا**
الأستاذ (ة): الاسم واللقب	.....	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022-2023

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: مالية مؤسسة

الموضوع:

البنوك الاسلامية في الجزائر و دورها في التمويل

دراسة حالة بنك البركة –تلمسان–

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين

- يوسف رضوان
- عبد الله برابح أبوبكر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب ..... **رئيسا**

الأستاذ (ة): لخضاري نجاة ..... **مشرفا**

الأستاذ (ة): الاسم واللقب ..... **ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022-2023

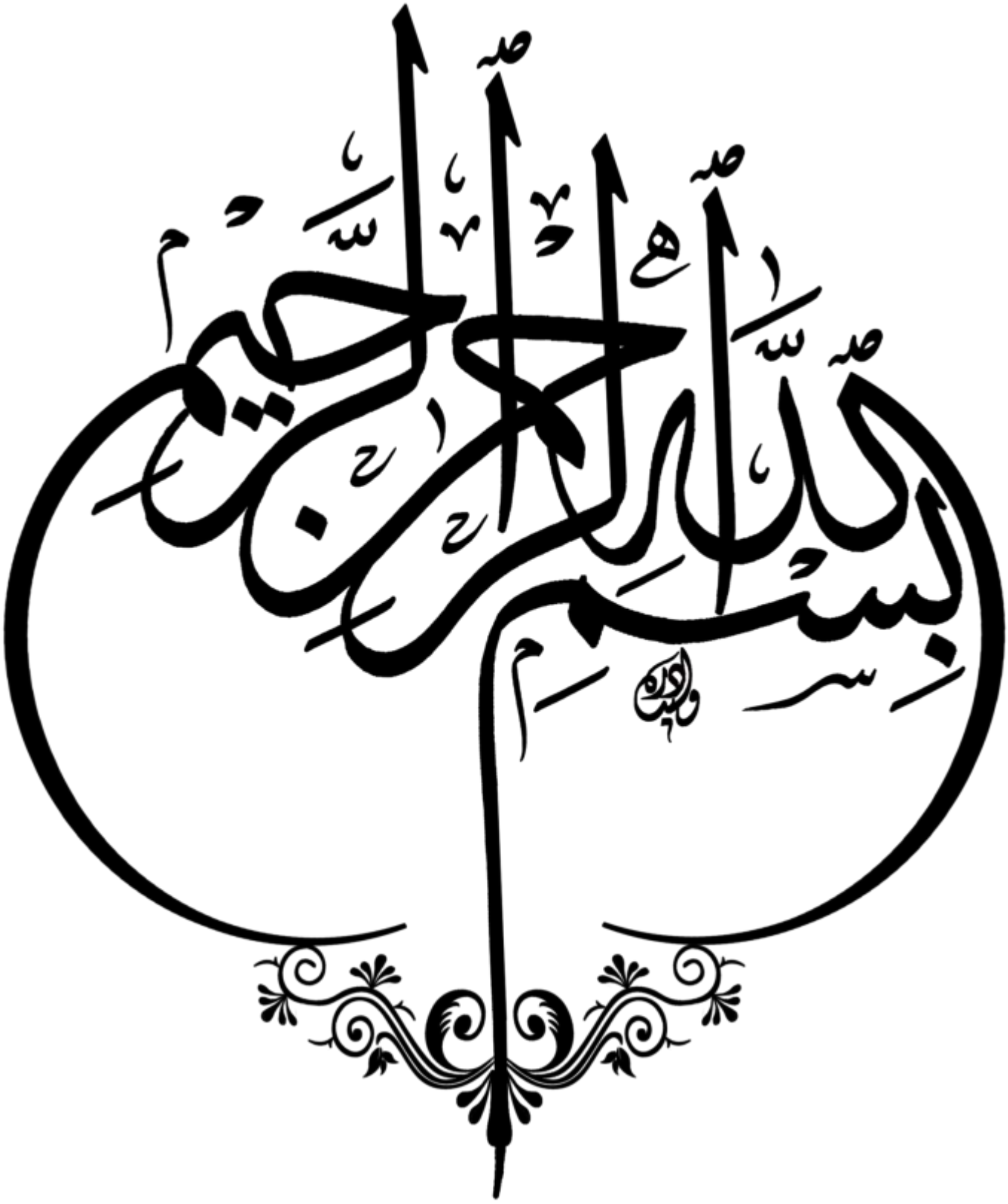
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

نحمد الله تعالى الذي أمدنا القوة وألهمنا الصبر والثبات و وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع ونسأله توفيق فيه .أتقدم بالشكر المسبق إلى أستاذة الفاضل المشرفة " لخضاري نجاة " بخالص الاحترام والتقدير والى كل أساتذة الجامعة الذين تعلمت منه خلال مساري الدراسي والى كل من ساعدني ولو بالكلمة طيبة .وفي أخير نسال المولى إن يجعلنا ممن يكثر ذكره فينال فضله ويحفظ أمره. وان يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى علينا

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما إلى إخوتي و أخواتي و خالتي و عماتي وأصدقائي إلى كل إفراد عائلتي كبير وصغير. إلى كل اللذين مساهمو من قريب أو بعيد لإنارة عقلي بالعلم النافع و أرشادي إلى ما هو صالح إلى كل طالب علم أو طالبة إلى كل قارئ أو قارئة لهذه المذكرة إلى كل هؤلاء اهدي هذه صفحات.

أبو بكر

اهداء

الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين،

أهدي هاذا العمل المتواضع الى من أفضلها على نفسي ولو لا فلقد ضحت من أجلي،

و لو تدخر جهدا في سبيل اسعادي على الدوام أمي الحبيبة.

نسير في دروب الحياة، و يبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.

صاحب الوجه الطيب و الأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته والدي العزيز.

الى أصدقائي و جميع من وقفو بجواري وساعدوني بكل ما يملكون و في أصعدة كثيرة .

رضوان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
البسملة	–
الشكر	I
الاهداء	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال و الملاحق	XI
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مدخل الى البنوك الاسلامية و صيغ التمويل الاسلامي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية	
المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية وتعريفها	3
المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية	7
المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية	12
المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الاسلامية	
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي	17
المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على الملكية	24
المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على المديونية	28
خلاصة	33
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على مستوى بنك البركة –تلمسان–	
تمهيد	35
المبحث الأول: تقديم بنك البركة –تلمسان–	36
المطلب الأول: نبذة عن بنك البركة – تلمسان–	39
المطلب الثاني: وظائف و نشاطات بنك البركة – تلمسان–	39

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي بنك البركة – تلمسان–	41
المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المطبقة في البنك محل الدراسة و اجراءات تطبيقها	
المطلب الأول: الصيغ التمويلية المطبقة في ببنك البركة (فرع تلمسان)	45
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية للتمويل بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك ببنك البركة –تلمسان–	52
المطلب الثالث: الدراسة الاحصائية للتمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة (فرع تلمسان)	57
خلاصة	63
خاتمة	65
قائمة المراجع	69
الملاحق	74

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيعات التمويل بين العميل و بنك البركة فرع تلمسان	53
2	بيانات عملية تمويل بنك البركة فرع تلمسان	54
3	تكلفة الحصول على التمويل من البنك بصيغة الاجارة بالتمليك	55
4	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة تلمسان على المدى القصير (2014-2019)	57
5	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة تلمسان على المدى المتوسط(2014-2019)	58
6	التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة تلمسان على المدى الطويل(2014-2019)	59

قائمة الأشكال و الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-2)	الهيكل التنظيمي نك البركة وكالة تلمسان	42

قائمة الملاحق

رقم الشكل	عنوان الملحق	الصفحة
1	ملف العميل	74

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح دور التمويل الإسلامي في الجزائر، وواقع صيغ التمويل الإسلامي في القطاع البنكي الجزائري، و قد اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي لبيان دور البنوك الاسلامية في التمويل في الجزائر، و توصلنا إلى أن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية هو الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية وعلى رأسها عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا، و قد وجدنا أن التمويل الاسلامي يكاد يكون منعدما ليس له أي فعالية مقابل رغبة أغلب أصحاب المشاريع وإن وجد فإنه يكون على شكل قروض حسنة تصلح للتمويل الاجتماعي وليس التمويل الاستثماري أو على شكل مرابحات قصيرة المدى موجهة لتمويل دورة قصيرة الأجل دون دورة الاستثمار، و قد تبين أن أسلوب التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك يعتبر أسلوبا مناسبا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل و المتوسط.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الاسلامية، التمويل الاسلامي، صيغ التمويل.

Abstract:

This study aims to clarify the role of Islamic finance in Algeria, and the reality of Islamic finance formulas in the Algerian banking sector. And we concluded that the basic principle on which Islamic banks are based is adherence to the rules of Islamic law, on top of which is the non-dealing with usurious interest, taking and giving. Hasana is suitable for social financing, not investment financing, or in the form of short-term Murabaha directed to finance a short-term cycle without the investment cycle.

Keywords:

Islamic banks, Islamic finance, financing formulas.

المقدمة

تمهيد:

منذ ظهور البنوك في عالمنا الإسلامي وأصبحت أكثر أهمية باعتبارها اليوم ميزان التقدم الاقتصادي للبلاد، حيث تضمن هذه البنوك حماية الاقتصاد حتى لا يتأثر النظام المصرفي العام للبلد ، والبنوك الإسلامية بشكل عام لا تتعامل مع الفوائد، فهي تجمع وتمنح وتمول النشاط على أساس الأرباح المكتسبة من المشاركة ، وفي حالة الخسارة ، فإنها تكون كذلك.

والبنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية حديثة من حيث إنشائها، فهي من أهم إسهامات المسلمين المعاصرين ، لقدرتها على تقديم ضمانات بنكية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمجموعة واسعة من المتعاملين، حيث يتم من خلال هؤلاء المتعاملين اتباع اليات محددة تفرض صيغ وآليات على النشاط الاقتصادي، بصرف النظر عن حقيقة أنه يعمل في المجال المصرفي. وهذا يعني أنها توفر تمويل لازم للمشاريع الاستثمارية وتساهم في التطور التنمية المحلية للدولة ، حيث أن البنوك الاسلامية اليوم تساهم في تمويل المشروعات الاستثمارية من خلال منح قروض متوسطة وطويلة الأجل بعد أن كانت حكراً على البنوك المتخصصة.

و كدراسة ميدانية فقد قمنا باسقاطها على بنك البركة –تلمسان–، وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالاتي:

كيف يمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

وتندرج الى هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. فيما تتمثل صيغ التمويل في البنوك الإسلامية؟
2. هل تعتبر الأساليب التمويلية التي تتبنها البنوك الإسلامية في تمويلها للمشاريع الاستثمارية في الجزائر ناجحة؟
3. ما هي المصادر التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟
4. ما هي مكانة بنك البركة في الجزائر وهل حقق نجاحا في مجال الاستثمارات؟

- **فرضيات الدراسة:**

إن الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، يقتضي تقديم اجابات محتملة في شكل فرضيات:

1. تختلف صيغ التمويل في البنوك الاسلامية.
2. البنوك الاسلامية هي مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة "الربا" و تعمل وفقا للشريعة الاسلامية
3. تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسة مالية مضمونة الربح وخالية من المخاطر.

- **دوافع اختيار الموضوع :**

لا يخلو أي موضوع من دوافع تثير رغبة الباحث، و هناك دوافع موضوعية وذاتية للخوض في دراسة هذا الموضوع. والدوافع الموضوعية ترجع لحداثة الموضوع باعتبار أن وجود بنوك اسلامية في الجزائر ضرورة لا غنى عنها في بلد مسلم، وبالإضافة إلى قلة الدراسات التي تركز في آن واحد على البنوك الاسلامية في الجزائر و دورها في

التمويلء. أما بالنسبة للدوافع الذاتية تتمثل في الميول الشخصي للموضوع باعتباره أساسيا في تخصصنا "مالية المؤسسة"

- **أهمية الدراسة:**

تنقسم أهمية البحث الى قسمين أهمية علمية و أهمية عملية و هي كالتالي:

1. أهمية النظام المصرفي لما يقوم به من عمليات التمويل والدعم وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية وتسهيل عملية اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي؛
2. كما يستمد أهميته من أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في المشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء منها يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الإسلامية.

- **أهداف الدراسة :**

عملت الدراسة على الاحاطة بأهم جوانب البنوك الاسلامية من أجل التعرف عليها، و كذا التعرف على أهم المنتجات المالية الاسلامية، و مختلف صيغ التمويل المعتمدة من طرف البنوك الاسلامية.

- **منهج الدراسة:**

للإجابة على اشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية و تحقيق الأهداف المرجوة اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي على النحو التالي:

تم اعتماد المنهج الوصفي للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من قبل و لبناء الإطار النظري حيث قمت بتعريف مختلف المصطلحات

والتقنيات و الطرق لتوضيح محتوى هذه المعطيات واستعمالها كأساس في تحليل الموضوع، من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية التي تخص موضوع.

و تم استخدام المنهج التحليلي في بناء الدراسة الميدانية لبيان دور البنوك الاسلامية في التمويل في الجزائر.

- **حدود البحث :**

لتحقيق هدف الدراسة وفروضها، تقتصر حدود البحث على النقاط التالية :

- ✓ **الحدود المكانية :** بنك البركة –تلمسان–.
- ✓ **الحدود الزمنية :** تمت خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2022–2023، و أما الدراسة الميدانية كانت مدتها ثلاثين (30) يوم.

- **صعوبات الدراسة:**

أثناء دراستنا لهذا الموضوع واجهنا الكثير من الصعوبات ، بعضها متعلق بالجانب النظري والبعض الاخر متعلق بالجانب الميداني، منها:

- نقص في المراجع فالكتب المتعلقة بالموضوع قليلة جدا بمكتبة الجامعة.
- صعوبة ايجاد بنك اسلامي يقبل التربص.
- صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المالية حول البنك محل الدراسة، خاصة المعلومات الحديثة، إذ يعتبر هذا أمرا مستحيلا، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.
- و كذا صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة و الكافية من بنك التربص "**بنك البركة –تلمسان–**.

➢ **خطة الدراسة (هيكل الدراسة):**

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للبحث و قصد الإجابة عن الاشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث الى فصلين كالتالي:

- الفصل الأول نظري المعنون ب " **مدخل الى البنوك الاسلامية و صيغ التمويل الاسلامي**" تضمن مبحثين:

مبحثا عن "مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية"، و مبحثا اخر عن "صيغ التمويل في البنوك الاسلامية"

- الفصل الثاني تطبيقي المعنون بـ " **الدراسة التطبيقية على مستوى بنك البركة –تلمسان–**" يتضمن مبحثين:

مبحثا عن تقديم بنك البركة –تلمسان–، و مبحثا اخر عن الصيغ التمويلية المطبقة في البنك محل الدراسة و اجراءات تطبيقها.

الدراسات السابقة :

1. دراسة **بوزيد عصام**، بعنوان "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية ونقود، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر سنة 2009–2010.

هدفت هذه الدراسة الى مساعدة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تجاوز عقبة التمويل بتوضيح ما يمكن أن يقدمه نظام التمويل الاسلامي لهذا النوع من المؤسسات. و تم الاعتماد على المنهج الوصفي و الاستنباطي في الجانب النظري لهذه الدراسة، و المنهج المسح باستخدام الاستبيان لاجراء الدراسة الميدانية، قد توصلت الى أن التمويل الاسلامي اطار شامل من الأنماط و الصيغ المختلفة

التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

2. دراسة **شلالي رياض** بعنوان "**التمويل البنكي بين الطرق التقليدية والطرق الإسلامية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2012/2011،

هدفت هذه الدراسة الى المقارنة بين طرق تمويل للبنوك التجارية وطرق التمويل للبنوك الإسلامية، و قد توصلت الى أن كل البنوك الإسلامية والتقليدية تهدف إلى تحسين وتطوير مسائل تمويلها لجذب مزيد من الزبائن وتتيح صيغ التمويل الإسلامي لطالبي التمويل الاختيار بين عقود التمويل التي تناسب نوعية نشاطه.

3. دراسة: سهايلية حدة و حمادة حسيبة، بعنوان: "**واقع صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة و بنك السلام**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2021/2020.

هدفت هذه الدراسة الى توضيح واقع وحقيقة صيغة التمويل الإسلامي في القطاع البنكي الجزائري، و توصلت إلى أن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية هو الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية وعلى رأسها عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا تهدف في هذه الدارسة إلى توضيح دور التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال تقييم فعالية الصيرفة الإسلامية باعتماد أسلوب دراسة حالة بنك البركة الجزائري وبنك السلام. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن التمويل يكاد يكون منعدما ليس له أي فعالية مقابل رغبة أغلب أصحاب المشاريع وإن وجد فإنه يكون على شكل قروض حسنة تصلح للتمويل الاجتماعي وليس التمويل الاستثماري أو على شكل مرابحات قصيرة المدى موجهة لتمويل دورة قصيرة الأجل دون دورة الاستثمار.

الفصل الأول:

مدخل الى البنوك الاسلامية و صيغ التمويل الاسلامي

تمهيد:

تعتبر المصارف الإسلامية إحدى منجزات الصحوة الإسلامية في مجال النشاط الاقتصادي حيث تمثل حلقة وصل بين إشباع الحاجات المادية والروحية لأفراد المجتمع الإسلامي، وقد ظهرت هذه المصارف في الربع الأخير من القرن العشرين كمنافس للمصارف التقليدية التي يرتكز عملها على نظام سعر الفائدة وكمناهض للتعامل الربوي، وأصبحت هذه المصارف حقيقة واقعة في جميع بقاع العالم منتشرة في معظم دولها، ومقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة، وفي ظل تأهيل المجال التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة أصبحت تقدم على شكل دروس مستقلة أو محاضرات حاليا تعرض بعض المؤسسات برامج تأهيلية تمنح من خلالها شهادات وهذه المؤسسات عبارة عن معاهد ومدارس عليا الغاية منها تعليم التمويل الإسلامي بتعدد واختلاف صيغه، و منه تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين وكل مبحث يحتوى على مطلبين كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الاسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

رغم اتفاق العلماء على تعريف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات البنكية والمالية الا أن بعض العلماء قد اختلفوا في ذلك ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على البنك الاسلامي ونشأته ومن ثم أهدافه و أنواعه.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية وتعريفها

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

يمكن إرجاع تاريخ المؤسسات المالية الإسلامية إلى إنشاء صناديق الادخار بدون فوائد في ماليزيا في الأربعينيات. في الخمسينيات من القرن الماضي ، بدأت باكستان في التفكير بشكل منهجي ومنهجي في تطوير أساليب التمويل المتوافقة مع التمويل الإسلامي. الشريعة الاسلامية.[1]

ثم في عام 1963 ، تم إنشاء ما يسمى ببنك التوفير في مدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية على يد الدكتور أحمد النجار ، واستمر هذا لمدة أربع سنوات تقريبًا ، تم بعدها إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بسبب كانت البنوك الأولى التي لا تتعامل مع الفائدة يتم تحصيلها وإعطائها في قوانين تأسيسها ، وطبيعة المعاملات المصرفية هي نشاط اجتماعي وليس مصرفي.

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمعان، "**المصارف الاسلامية(الاسس النظرية والتطبيقات العلمية)**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص42.

تأسس أول بنكين إسلاميين في عام 1975 ، أولهما البنك الإسلامي للتنمية ومقره جدة ، وهو مؤسسة دولية لتمويل التنمية وتنمية التجارة الخارجية. [2]

والثاني هو بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقية للصيرفة الإسلامية حيث تميز بخدمات مصرفية كاملة ، تلاه في عام 1977 ، تلاه بنك فيصل في مصر ، على نفس النهج ، في عام 1978 ، بنك السلطان فيصل ، بيت التمويل الكويتي ، ثم بنك التمويل والاستثمار الإسلامي الأردني. [3]

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

اختلف العلماء والباحثون في وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي لذا سوف يتم استعراض أهمها فيما يلي:

- البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات البنكية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في المعاملات والمساعدة في تحقيق الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل أموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية.[4]

---

[2] شوقي بورقبة، "**التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**"، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،ط1، الأردن، 2013،ص 89.

[3] قادري محمد الرفاعي، "**المصارف الاسلامية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، ط، بيروت، 2004، ص23.

[4] قادري محمد الطاهر وآخرون، "**المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص 26

- البنك الاسلامي هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال، بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام. [5]
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات بنكية تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة، وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأسس إسلامية للتعامل بينها وبين عملائها سواء من جانب قبول الودائع أو توظيف هذه الودائع في الاستخدامات المختلفة في النشاط الاقتصادي. [6]
- وعرف أيضا البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بالخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية."[7]
- عرفت البنوك الاسلامية من قبل اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: "بأنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا".[8]
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات بنكية لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي

---

[5] أحمد سليمان خصاونة ، "**المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة**"، جدار للكتاب العالمي للنشر، عمان، طبعة 2007 ، ص 60.

[6] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، "**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، الدار الجامعية الإسكندرية دون سنة نشر، ص 311.

[7] محمد سحنون "**الاقتصاد النقدي المصرفي**"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص93.

[8] محمد محمود العجلوني" **البنوك الإسلامية – أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها البنكية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010 ، ص110.

التـزام أو تعهـد مباشـر أو غيـر مباشـر بإعطـاء عائـد ثابـت علـى ودائعهـم مع ضمان رد الأصل أهم عند الطلب.[9]

ومـن خـلال مـا سـبق يتضـح أن مفهـوم البنـوك الإسـلامية يتضـمن عناصـر أساسية نوجزها فيما يلي:

- الصـراحة والصـدق والشـفافية فـي المعـاملات حتـى يتبـين لعمـلاء البنـك الإسـلامي كيفيـة تحقيـق الـربح ومعـدل العائـد علـى أمـوالهم المسـتثمرة فـي البنك.
- البنـك الإسـلامي يتميـز عـن غيـره فـي البعـد الشـرعي فـي تعبئـة المـوارد وتوظيفها.[10]
- قيـام البنـك الإسـلامي بالخـدمات المصـرفية وفـتح الحسـابات الجاريـة وقبول الودائع الاستثمارية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- حسـن اختبـار القـائمين علـى إدارة الأمـوال بهـدف ضـمان تنفيـذ الأحكـام الشرعية في المعاملات البنكية.
- تنميـة الـوعي الادخـاري وعـدم حـبس المـال واكتنـازه والبحـث عـن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.
- تحقيـق التـوازن فـي مجـالات الاسـتثمار المختلفـة وفقـا للأولويـات الإسلامية الضروريات فالحاجات فالكماليات.[11]

[9] عبد الرحمان يسري، "**قضايا إسلامية معاصرة**"، الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2001، ص 259

[10] محمد سحنون، (مرجع سابق)، ص 96.

[11] محمد محمود العجلوني، (مرجع سابق)، ص 111

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لضمان بقائها واستمرار أنشطتها في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها البنوك في جميع أنحاء العالم ، ومن أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبنوك الإسلامية يمكن أن تكون تتلخص على النحو التالي: [12]

أولا: الاهداف المالية

البنك الاسلامي هو مؤسسة بنكية اسلامية تلعب دور الوساطة المالية، بمبدأ المشاركة، ومن أهم هذه الأهداف نذكر:[13]

1. جذب الودائع وتنميتها:

هي الشق الأول من عملية الوساطة المالية ، وهذا الهدف هو تطبيق أحكام الشريعة والأمر الإلهي بعدم حجز الأموال واستثمارها بطريقة تجلب الربح للمجتمع الإسلامي وأفراده ، والودائع. هي المصادر الرئيسية للمصارف الإسلامية ، سواء كان نوعان من الودائع الاستثمارية ، أو الودائع المطلقة والودائع المقيدة ، أو الودائع التي تحفز الطلب.

2. استثمار الأموال:

استثمار الأموال هو الشق الثاني من عملية الوساطة المالية لأن الاستثمار هو العمود الفقري لعمل البنوك الإسلامية والبنوك

[12] عوف محمود الكفراوي، "**البنوك الاسلامية**"، مركز الاسكندرية للكتاب، 1998. ص144.

[13] حربي عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 121

الرئيسية التي تحقق الأرباح سواء كانوا مودعين أو مساهمين ، وهناك العديد من الصيغ الاستثمارية لأموال المساهمين والمودعين. شريطة أن يأخذ البنك في الاعتبار استثماراته المالية المتاحة للتنمية الاجتماعية ؛

3. تحقيق الأرباح المحصلة من النشاط البنكي الإسلامي:

أي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات البنكية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، يضاف إلى أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين، والبنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق البنكي، وليكون دليلا على نجاح العمل البنكي الإسلامي.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية

الصيرفة الإسلامية مشروع اقتصادي على عكس البنوك التقليدية وهي وسيط مالي لعمليات الدين بالربا ، لأنها تمارس كافة الأنشطة المالية والمصرفية والتجارية والصناعية والعقارية بالإضافة إلى دورها كوسيط مالي بدون ربا ، و وراءه يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي نلخصها أدناه. على النحو التالي: [14]

1. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
2. تحقيق أعلى عائد ممكن للمساهمين والمستثمرين؛
3. الاستفادة المثلى من موارد البنك وتوظيفها بالطرق الشرعية؛

[14] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "**الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جده، السعودية، الطبعة الأولى 2004 ص.36

4. المساهمة في إقامة المشروعات الاستثمارية؛
5. توفير التمويل اللازم بآجاله المختلفة وتوفير مستلزمات الإنتاج للقطاعات الإنتاجية؛
6. القيام بجميع العمليات والمعاملات البنكية.

ثالثا: الأهداف الشرعية

وتتجلى في التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية واستخدام الوسائل المتوافقة معها ، لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسلوكي من منظور إسلامي ، بما يحقق التنمية بما يتماشى مع المبادئ والمعايير. من الشريعة. يمكننا سرد الأهداف الشرعية للبنوك الإسلامية على النحو التالي:[15]

1. وتنمية قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين في أو مع البنوك الإسلامية ومن بين هذه القيم:[16]
   - عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاءا وبجميع صوره وأشكاله؛ ه العمل طبقا لأولويات ومقاصد الشريعة الإسلامية؛
   - تحري الحلال ونبذ الحرام في ممارسات واسطة البنك الإسلامي؛
   - الالتزام بقاعدة لا ضرر ولا ضرار ؛
   - درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

[15] عائشة الشرقاوي الملقي، "**البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 2000، ص27

[16] صحراوي مقلاتي، "**الاجتهاد المصرفي رؤية تكاملية**"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع 2005، ص 413

تفتقر الأنظمة الاقتصادية الوضعية الى هذه القيم خاصة البنوك التقليدية التي تسعى إلى تعظيم الربح بكل الطرق، حتى وإن كانت منافية للأخلاق والفضائل ودون مراعاة للمثل والقيم الإنسانية التي منبعها القيم العقائدية.

2. اقتراح البدائل الإسلامية للمعاملات المالية والمصرفية الحديثة للتخفيف من معاناة المسلمين ، والتي تتم في الصيرفة الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من مجموعة من علماء الشريعة وذوي الخبرة والمعرفة الاقتصادية والمالية. تشكيل الشؤون ، في المجالس التي تشكل الاجتهاد الجماعي المتخصص ، حيث يقومون بتطوير أدوات الصيرفة الإسلامية وتحديث الأساليب والأدوات المتوافقة مع المعاملات المصرفية الحديثة والمستوفية لمتطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
3. نشر الوعي المصرفي الإسلامي، وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب، والمساهمة في نشر الثقافة والمعرفة الإسلامية باستخدام الوسائل الإعلامية المتاحة.

رابعا: الأهداف الاجتماعية

تعمل البنوك الإسلامية على الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق الربحية الاجتماعية، بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال: [17]

[17] محسن أحمد الخضيري، (مرجع سابق)، ص36.

1. التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل أن يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى العمالة، وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية الأفراد المجتمع.
2. العمل على تطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الاسلامي.
3. حصر كافة المستحقين للزكاة، والايصال بهم وترتيب تلقيهم لأموالهم.
4. العمل على انشاء دور العلم التي تقدم خدمتها مجانا للمسلمين.
5. انشاء المستشفيات والمعاهد العلمية الصحية التي تقدم خدماتها مجانا لأبناء الأمة الإسلامية.
6. تأكيد جماعية العمل الاجتماعي الاسلامي وفتح مجالات الخير أمام أفراد الأمة الإسلامية.
7. زيادة الالتحام والتكافل والتكاتف بين أفراد الأمة الإسلامية بإيجابية الزكاة من خلال اعطاء كل ذي حق حقه.
8. التحقيق عن ويلات للمسلمين في البلاد الإسلامية والغير اسلامية.
9. ارتباط البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية ارتباطا شديدا بالبعد الاقتصادي التنموي لهذه البنوك.

خامسا: الهدف الارتقائي والاشباعي

يعمل البنك على الارتقاء بحاجات الأفراد وعلى اشباعها الإشباع السليم من حيث تقديم الخدمات المصرفية كما يعمل بشكل مستمر على استحداث ادوات مصرفية اسلامية جديدة سواءا في مجالات الموارد والودائع أو التوظيف الائتمان والاستثمار كما تسعى البنوك والمصارف الاسلامية إلى تجويد واتقان أراء اجهزتها وفروعها.

سادسا: نشر الثقافة والمعرفة المصرفية الإسلامية

ويكون عن طريق احياء وبعث التراث في المعاملات المالية والتجارية والمصرفية وذلك من خلال اصدار المجلات والكتيبات اضافة الى توفير سبل التعليم والتدريب للفن المصرفي الاسلامي.[18]

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية

ويمكن تصنيف البنوك الإسلامية وفقا لمجموعة من الأسس نذكرها على النحو التالي:

أولا: وفقا للنطاق الجغرافي

ومن حسب هذا الأساس يمكن تقسيمها إلى ما يلي[19]:

- **بنوك إسلامية محلية النشاط:**

وهي نوع من البنوك الإسلامية يقتصر نشاطها على الدولة، التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها، ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي.

- **بنوك إسلامية دولية النشاط:**

وهي البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

[18] خباية عبد الله، (مرجع سابق)، ص153.

[19] مصطفى سيد كمال طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**. دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص:47.

ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي

ومن خلال هذا التصنيف يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية ومن بينها بنوك إسلامية صناعية، بنوك إسلامية زراعية، بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي، بنوك التجارة الخارجية الإسلامية، وبنوك إسلامية تجارية، وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدى فيما يلي[20]:

- **بنوك إسلامية صناعية:**

وهي بنوك تتخصص في تمويل المشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسة الجدوى، وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال المهم.

- **بنوك إسلامية زراعية:**

وهي التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي، وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.

- **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي:**

و هذا النوع من البنوك يعمل على نطاقين نطاق بنوك الادخار وصناديق الادخار، ومهمتها جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد، والنطاق الثاني هو نطاق البنوك الاستثمارية حيث ينشأ هذا النطاق بنك استثماري للقيام بتوظيف الأموال التي سبق الحصول عليها، وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري، وعن طريقها يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

---

[20] عبد العزيز ميلودي، **محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية: دراسة قياسية لحالة بنك البركة**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006. ص:42.

- **بنوك التجارة الخارجية الإسلامية:**

ومهمتها تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول، وكذا معالجة الاختلالات الهيكلية لقطاعات الانتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع نطاق السوق ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة تحسين جودة الإنتاج.

- **بنوك إسلامية تجارية:**

تتخصص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية، أي وفقا للمتاجرات أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية[21].

ثالثا: وفقا لحجم النشاط

وحسب هذا المعيار تقسم البنوك الاسلامية إلى ثلاث أنواع: بنوك إسلامية صغيرة الحجم، بنوك إسلامية متوسطة الحجم وبنوك إسلامية كبيرة الحجم، وسنتطرق لكل نوع على حدى فيما يلي[22]:

- **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:**

يقتصر نشاط البنوك الإسلامية الصغيرة الحجم على الجانب المحلي، والمعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق المحلي فقط، وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات، كما تنقل هذه

[21] – مصطفى سيد كمال طايل، مرجع سبق ذكره، ص:48.

[22] – عبد العزيز ميلودي، مرجع سبق ذكره، ص:43.

البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الضخمة.

- **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:**

و البنوك الإسلامية المتوسطة الحجم هي بنوك ذات طابع قومي، وتكون أكبر حجما في النشاط، وأكبر من حيث العملاء، وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي، وأكثر خدمات من حيث التنوع، إلا أنها تظل مجدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

- **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:**

وهي البنوك من الحجم التي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق، كما تمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية.

رابعا: وفق الاستراتيجية المستخدمة

وحسب هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من البنوك الإسلامية بنوك إسلامية قائدة ورائدة، بنوك إسلامية مقلدة وتابعة وبنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط وهي كالتالي:

- **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:**

وتعتمد على استراتيجية التوسع، التطوير والتجديد، وتطبيق تكنولوجيا المعاملات المصرفية خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الأخرى ولها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكثر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية.

- **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:**

وتتبع استراتيجية التقليد ما نجاح للبنوك الإسلامية القائدة والرائدة، وتنتظر جهود البنوك الأخرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا أثبتت ربحيتها وكفاءتها سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها.

- **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:**

يعتمد على إستراتيجية التكميش وإستراتيجية الرشادة المصرفية، ومفادها تقديم الخدمات المصرفية التي ثبت ربحيتها فعلا ، وتتسم هذه البنوك بالحذر الشديد وعدم إقبالها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

رابعا: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك

وفقا لهذا التصنيف يتم تقسيم البنوك إلى نوعين بنوك إسلامية عادية، وبنوك إسلامية غير عادية وهي كالتالي:[23]

- **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:**

وتقدم هذه البنوك خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين، وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العمليات المصرفية العادية أو المحدودة.

[23] أميرة عبد اللطيف مشهور، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**. مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991، ص.ص:367-368.

- **بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك العادية:**

على عكس النوع السابق اذ أن هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل المشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تواجهه أثناء مواجهة أعمالها.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الاسلامية

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

قبل التطرق لمفهوم التمويل الاسلامي وجب أولا تعريف مصطلح التمويل حيث له عدة تعاريف نذكر أهمها:

- **لغة:** هو إنفاق المال وتزويده.
- **اصطلاحا:** مصدر الأموال وكيفية تحويلها وتمويلها وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق.[24]
- إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المؤسسات والمشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على

[24] جنفباق كوس بروكيه، "التمويل الإسلامي" ، الدار العربية للعلوم ، ترجمة مصطفي الجبزي ، الطبعة الأولى 1432هـ-2011 ،ص20

المزيج الأفضل بشكل يناسب كمية ونوعية الاحتياجات والالتزامات المالية للمؤسسة.[25]

- ويعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة أو مشروع، غير أن اعتبار التمويل هو مجرد الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير مشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة للتمويل تركز على تحديد أفضل المصادر للحصول على الأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد [26].

ويمكن تعريف التمويل الاسلامي على أن:

- التمويل الذي يتم في إطار الشريعة ، وهو عبارة عن تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص أخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية."[27]
- هو تقديم شيء ذوو قيمة مالية لشخص اخر اما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما و مدى مساهمته في رأس المال و اتخاذ القرار الاداري و الاستثماري.[28]

---

[25] رابح خوني، رقية حساني، "**المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**"، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 95.

[26] أحمد بوراس، "**تمويل المنشآت الإقتصادية** "، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.

[27] منذر قحف ، "**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**"، المصرف الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، ص 12.

[28] مكاوي محمد، "البنوك الاسلامية –نشأة– تطوير – تمويل"، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ، 2009، ص 36.

الفرع الثاني: تاريخ و تطور التمويل الاسلامي

لقد تطورت الصناعة المصرفية الإسلامية تطور كبير وسريع في غضون الثلاثين السنة الأخيرة بينما أصلها تداول به منذ القدم حيث تستند هذه الأدوات أمام النصوص المقدسة المقتبسة من القرآن الكريم والسنة وإجماع العلماء وبالتالي هي موجودة منذ تفصيلها في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم التي لم تعرف بهذا التفكير المنهجي المنظم إلا في هذه السنوات القليلة الماضية .[29]

منذ إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية ، مر النظام المالي بسلسلة من المراحل الهامة التي شهدت تطورات مستمرة من حيث التمويل المالي ، حيث شهدت الفترة السابقة نموًا قويًا في الأنشطة المالية الإسلامية التي ، رغم ذلك ، ظلت محصورة في الدول الإسلامية. العالم الإسلامي ، بينما البنوك في هذه الدول تقدم منتجاتها بطريقة موازية وفق معايير التمويل الكلاسيكي. [30] في بداية القرن التاسع عشر بدأت بعض التجارب باستخدام التقنيات التقليدية من قبل الاقتصاديين والمصرفيين الذين رأوا النور في ماليزيا وباكستان ، ثم جاء دور مصر وأجريت التجارب في عام 1963. وفي مصر ، حيث كانت نقطة انطلاق النظام ، أنشأ الدكتور "محمد النجار" بنك ادخار ، زعم أنه تم إنشاؤه خصيصًا لتمويل المشاريع الزراعية. استضافت هذه المؤسسة العديد من المذيعين ، لكن السلطات المصرية حققت هذا النجاح من خلال الكثير من الربا. من خلال حماية

[29] منذر قحف نفس المرجع السابق، ص 12

[30] محمد بوجلال، "**المصارف الإسلامية: مفهومها ، نشأتها ، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي** "، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، ص 11 .

هـذا البنـك ، يصـبح بنـك ناصـر الاجتمـاعي، وبعـد هـذا1975 تطـور النظـام المـالي رسـميا فـي السـبعينيات الـذي كـان وراؤه الارتفـاع الكبيـر لأسـعار الـنفط التـي تضـاعفت أسـعارها بأضـعاف كبيـرة؛ ومـع تـراكم الكبيـر للودائـع فـي البلـدان الخليجيـة قـاموا بإنشـاء المؤسسـات لإدارة هـذه الودائـع طبقـا للمبـادئ الشـريعة الإسـلامية وكـان بنـك دبـي الإسـلامي هـو أول مؤسسـة أنشـأت سـنة وبعـد هـذا الإنشـاء تلفتـت بعـض أنظـار المصـرفيين الغـربيين حيـث سـجل دار المـال الإسـلامي الـذي كـان مقـره فـي جـزر "باهامـا" بـرأس مـال يقـارب مليـار دولار أمريكـي ومنـذ تلـك الفطـرة شـهد النظـام المـالي الإسـلامي تطـور كبيـر ففـي بدايـة القـرن الواحـد والعشـرين كـان عـالم التمويـل التقليـدي يـرجح اعتبـار النظـام المـالي الإسـلامي علـى أنـه سـوق مختصـة وقليـل التنافسـية حيـث كانـت حادثـة 11 سـبتمبر نقطـة تحفيـز لأن رعايـا الـدول الخليجيـة كـانوا يخشـون تجميـد أمـوالهم هنـاك فاسـترجعوا جـزءا منهـا حيـث تزامنـت حركـت الأمـوال هـذه مـع ارتفـاع أسـعار الـنفط وزيـادة حجـم إنتاجـه كـان لهـا أثـر فـي تـراكم كتلـة مـن السـيولة هـي فـي الأصـل تقـدم التمويـل الإسـلامي وبموازنـات مـع هـذا التطـور تـم ابتكـار منتجـات جديـدة نـذكر منهـا الصـكوك وهـي نـوع مـن السـندات الماليـة مـدعوة الأصـول ابتكـرت عـام 2001/2002 فـي ماليزيـا، قطـر والبحـرين ممـا أدى بـدول الغربيـة للاسـتفادة مـن هـذا الابتكـار وتوسـيعه وبـذلك أصـبح هـذا الابتكـار عـالمي والـدليل علـى ذلـك إنشـاء بنـك بريطـاني اسـلامي الـذي تأسـس فـي المملكـة النتحـة عـام 2004 وخصـص كليـا للتمويـل الإسـلامي ناهيـك عـن عمليـة تمويـل المشـتركة مـن قبـل البنـوك التقليديـة و الإسـلامية سـيما الأمـر يتعلـق بتمويـل مشـاريع عملاقـة فـي البنيـة

التحتية في البلدان النامية ولقد توافق تطور النشاط المصرفي الإسلامي في بعض الإجراءات ونذكرها في النقاط التالية :[31]

1. إنشاء وكالات التصنيف الائتماني ومؤشرات الخاصة للتقييم
2. تكييف الإطار التنظيمي
3. تنظيم فعاليات مهنية
4. تقديم برامج تأهيلية.

وفي ظل التأهيل المجال التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة أصبحت تقدم على شكل دروس مستقلة أو محاضرات حاليا تعرض بعض المؤسسات برامج تأهيلية تمنح من خلالها شهادات وهذه المؤسسات عبارة عن معاهد ومدارس عليا الغاية منها تعليم التمويل الإسلامي وتطويره مثل معهد البحرين للدراسات المصرفية المالية، المدرسة العليا للأعمال في بيروت.

الفرع الثالث: مبادئ التمويل الإسلامي

أولا: تحريم الربا

ان استبعاد التعامل بالربا هو ما تقوم علي أساسه المصارف الإسلامية والدين الإسلامي حرم التعامل بالربا قطعا.[32]

لقوله تعالي : "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا".

[31] جنقباق كوس بروكيه، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[32] عبد المنعم فوزي ، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ص 419.

ويأتي تحريم الربا من المنظور الإسلامي تدريجيا حيث تناولت آيات قرآنية عديدة موضوعا استعمال الفائدة قبل ان تصل إلى تحريم القاطع حيث نجد في هذه الآية الكريمة ان الفائدة أمر مكروه فقط حيث قال تعال: **وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ**" سورة الروم -39-.

ونجد في الآية الكريمة أخرى يتضح لنا ان الربا محرمة حليا بقوله تعالى:

"**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** "-130-131.

ففي دين الإسلام الربا غير جائزة فهي محرمة ففي دين اليهود كانت الفائدة والربا من المحرمات وسمح بها لاحقا في الإقراض الأجنبي فقط وقد أدان المسيحيون التعامل بالفائدة بالاستناد إلى الإنجيل فحصل الفصل بين الفائدة والربا وهذا الفصل غير موجود في الدين الإسلامي فهو يستعمل مصطلح الربا لكلاهما.[33]

ثانيا: تحريم الغرر:

ان تحريم الغرر مبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ تحريم الربا لكنه يميز التمويل الإسلامي على نحو أقل لأنه يكشف أكثر عن القيم الأخلاقية والأخلاقيات لأن الأخلاق هي مبادئ وقواعد ومعايير يحكم الإنسان من خلالها على مختلف التصرفات والسلوكيات الصادرة عنها وعن غيرها

[33] هناء محمد الحنطي ، انعام محسن سويلف ، "**تقييم المصارف الإسلامية في ظل الازمة المالية العالمية** "، الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011

ولهذا لذا ينبغي على التاجر تفادي العروض الزائدة عن بضاعته أي الإفصاح عن عيوبها وينحدر هذا المبدأ عن حرمة العقود التي تهدف الى تقليص وتظليل في المعلومة والشك في العقود، وللغرر أشكال متنوعة نذكر منها:

- عدم تحديد التكلفة لحظة توقيع العقد؛
- الدفع المشروط لأحد الأطراف؛
- الالتزام الغير المضمون أو النسبي لأحد الأطراف.

الفرع الرابع : خصائص التمويل الإسلامي

1. جذب رؤوس الأموال والعمل على توظيفه بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية؛
2. القيام بمشاريع استثمارية حقيقية تحقق قيمة مضافة مما يضمن النمو الاقتصادي؛
3. تأسيس وبناء اقتصاديات إنتاج حقيقية تقود عملية التنمية؛
4. تنمية المال بالاعتماد على عمل وعدم حبسه عن التداول لأنه يؤدي إلى حبس المنفعة عن الناس؛[34]
5. توجيه المال نحو الإنفاق على المشروع: يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشرع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع.

[34] رفعت فتحي متولي يوسف، "**التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية دراسة حالة المملكة العربية السعودية**"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 28 ،العدد 3، 2020 ،ص :73.

6. التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: من خصائص التمويل الإسلامي هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة، فهو يربي فيه صفات الأمانة كالثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.[35]

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على الملكية

الفرع الأول: التمويل بالمشاركة

أولا: مفهوم المشاركة

تعرف المشاركة:

- **لغة:** لفظ المشاركة يرتبط بلفظ الشركة، والشركة هي الاختلاط أو مخالطة الشريكين.
- **اصطلاحا:** هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح.[36]
- و هي اشتراك لشخصين أو أكثر بالقيام بمشروع معين من خلال مساهمة كليهما فيه سواء برأس المال أو العمل وتقاسم ما ينتج عن نشاطه من ربح أو خسارة، والشركة لها شخصية اعتبارية مستقلة قانونا، ولها ذمة مالية مستقلة عن ذمة المشاركين فيها، وتكون حسب أنواع الشركات.

[35] أحمد جابر بدران، "**مبادئ و ضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**"، مجلة المسلم المعاصر، مجلد12، العدد156، بيروت، لبنان، 2015، ص275.

[36] محمود حسن الوادي ،حسن محمد سمحان ،مرجع سبق ذكره ص 193-194

ثانيا: مشروعية المشاركة:

في السنة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي الذي يرويه عن ربه عز وجل: "**أنا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه، فان خانه خرجت من بينهما**".[37]

في الكتاب: قال تعالى: "فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حليم". سورة النساء الآية 12.

الفرع الثاني: التمويل بالمضاربة

أولا: مفهوم المضاربة

تعتبر المضاربة من الصيغ الاستثمارية المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة، بحيث يجتمع فيها أصحاب الفائض المالي ممن يفتقرون للوقت والخبرة للاستثمار وأصحاب العجز المالي الذين يكتسبون الخبرة الكافية لإقامة المشاريع واستثمارها. [38]

ثانيا: مشروعية المضاربة

جاءت مشروعية المضاربة واضحة في القرآن الكريم ، بقوله تعالى "**وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوات إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا**". سورة النساء الأية 101 .

---

[37] رواه أبو داوود

[38] فاطمة بناصر، إشكالية تطبيق التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقه، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2016/2015، ص88.

فمن الواضح أن الله –سبحانه و تعالى سمح بقصر الصلاة لمن ضرب في الأرض ،كما هو الحال في الجهاد، ليبين فضل الضرب في الأرض وطلب الرزق.

وجاءت في السنة النبوية الشريفة أيضا لتحض على المضاربة كأحد أبواب طلب الرزق الحلال، وقد أورد ابن ماجه في سننه :حدثنا الحسن بن علي الخلال: حدثنا بشر بن ثابت البزار حدثنا نصر بن القاسم عن عبد الرحمان بن داود عن صالح بن صهيب عن أبيه قال :قال رسول الله صلى الله عليه و سلم (ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل و المقارضة وأخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع) والمقارضة هي المضاربة.

الفرع الثالث: التمويل بالمزارعة

أولا: تعريف المزارعة

هي عقد بين شخصين أو أكثر لاستثمار الأرض بالزراعة على أن يكون الناتج منها مشتركا بينهما حسب الاتفاق، وتكون ملكا لأحد الطرفين ولا يستطيع زراعتها ويقوم الآخر بالجهد، الخبرة والقدرة على زراعتها.

وبصيغة أخرى هي عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها.[39]

[39] محمود حسن الوادي ،حسن محمد سمحان ،مرجع سبق ذكره ص253

ثانيا: مشروعية المزارعة

لقد اختلف الفقهاء في المزارعة فمنهم من أجازها كالإمام مالك وأحمد ابن حنبل وأبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة واستدلوا على رأيهم هذا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع، لذا سميت بالمخابرة، كما أن الناس بحاجة إليه. ومن الفقهاء من قال بعدم جواز المزارعة ومنهم الشافعي وأبو حنيفة واستدلوا على قولهم بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة، قال قلت وما المخابرة صلى الله عليه وسلم قال: "**أن تأخذوا أرضا بثلث أو نصف أو ربع**".[40]

الفرع الرابع: صيغة المساقاة

أولا: مفهوم المساقاة

هي اتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي مزروعات الطرف الآخر، وقسمة الحاصل بينهما حسب الاتفاق الذي بينهما، أي أن من يتولى مهمة السقي يحصل على حصة معينة ومتفق عليها من ناتج الأشجار مسبقا وعند العقد.[41]

[40] نفس المرجع السابق ص253

[41] بن حدو فؤاد، "**مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011/ 2012، ص ص 108- 111.

عقد المساقاة عقد يرد على اصطلاح الشجر ، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والري والتنظيف والحراسة وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر.

ثانيا: مشروعية المساقاة

في القرآن: قال تعالى: "**وإذا ضربتم في الأرض**" [42]

بعض الفقهاء مثل أبي حنيفة رأى عدم مشروعيتها ولهم أدلتهم، أما الجمهور فيرون جوازها. فيرى علي وأبو بكر وعمر وعبد الله بن مسعود وسعيد ابن المسبب ومالك والشافعي وابن حنبل وصاحبا أبي حنيفة جواز المساقاة.

المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على المديونية

الفرع الأول: صيغة المرابحة

أولا: مفهوم التمويل بالمرابحة

المرابحة لغة:

هي مفاعله من الربح وهو الزيادة، والربح هو النماء في التجارة.

المرابحة اصطلاحا:

هي عبارة عن احد أشكال البيوع التي تبنى على البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح يتفق عليه الطرفان بشرط أن يكون معلوما لهما. [43]

[42] سورة النساء الأية 101

[43] محمود المكاوي،التمويل المصرفي التقليدي ـ الإسلامي،دار الفكر للنشر والتوزيع،مصر ،ص180.181

ثانيا: مشروعية بيع المرابحة

في القرآن الكريم ثبتت مشروعيتها بدليل جواز البيع فقد قال الله تعالى "**وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى ربه ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون**" سورة البقرة الآية 275.

أما في السنة في قوله صلى الله عليه وسلم" **قال الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح ،مثلا بمثل ، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد**"[44]

ثالثا: أنواع التمويل بالمرابحة:

يمكن تقسيم المرابحة التي تجريها البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية على حسب العلاقة مع العميل الذي يرغب في شراء السلعة إلى نوعين أساسيين: [45]

- **بيع المرابحة بدون طلب من المشتري:**

حيث يقوم البنك بشراء سلعة بدون طلب المشتري ، ثم يقوم ببيعها في حالة الطلب ، فهو يقوم في هذه الحالة بعملية المتاجرة ، ونظرا لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك ، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المرابحة للأمر بالشراء .

[44] صحيح البخاري،ج3 ص97

[45] شوقي بورقبة ،(مرجع سابق)، ص101

- **بيع المرابحة للأمر بالشراء:**

أن يطلب العميل (المشتري) من البنك شراء سلعة معينة يحدد فيها جميع مواصفاتها، ويحدد فيها ثمن الشراء، ويتحمل البنك خطر الهلاك وتلف السلعة قبل التسليم.

الفرع الثاني: التمويل بالتأجير

أولا: مفهوم التأجير

بدأت البنوك الإسلامية بممارسة صيغة الإجارة كأحد صيغ استثمار الأموال وتمويل رجال الأعمال و لقد تطورت بشكل ملحوظ لحاجة الناس إليها لذا ارتأينا وجوب تعريفها و إبراز دليل شرعيتها.

لغة: الإجارة مشتقة من الأجر، وهو العوض.

شرعا: هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم.

أو هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض(ثمن) معلوم لمدة معلومة .[46]

ثانيا: مشروعية التأجير

التأجير مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، و الدليل في الكتاب: قال تعالى" **قال إني أريد أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج فإن أتممت عشرا فمن عندك وما أريد أن أشفق عليك ستجدني إن شاء الله من الصالحين**" سورة القصص الآية 27

[46] عبير ضفدعي الطوال ،"**التمويل التأجيري**"، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن 2014ص14.

أما في السنة: فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجرته، وجاء في كتب السيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه استأجر رجلا لهدايتهم إلى طريق المدينة المنورة. وقد أجمعت الأمة على جواز الإجارة ولم ينكرها أحد.

الفرع الثالث: صيغة الإستصناع

توفر هذه الصيغة تمويلا لتلبية احتياجات تصنيع سلع محددة كما يمكن استعمالها لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية.

أولا: تعريف الاستصناع

لغة: هو طلب الصنعة واستصنع الشيء دعا إلى صنعه.

اصطلاحا: هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع . وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا مقسطا أو مؤجلا

ثانيا: مشروعية الاستصناع[47]

من خلال مفهوم الاستصناع الذي ذكرناه فإن عقد على مبيع في الذمة، اي عقد على معدوم(عقد على سلعة غير موجودة عند التعاقد) لذا يقول الفقهاء أنه عقد أجيز بالسنة على خلاف القياس، و الاستصناع مشروع بالسنة فقد استصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما ومميزا ،

[47] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره،ص256

وأجمع الناس على الإستصناع منذ عهد النبوة حتى يومنا هذا، فقد اجازه الاحناف استحسانا ،بينما ألحقه فقهاء المذاهب الأخرى بالسلم واعتبره المالكية أحيانا صورة من صور البيع.

خلاصة:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات حديثة مقارنة بالتاريخ الطويل للبنوك التقليدية. ومع ذلك أثبتت انتشارها السريع في العالم والإقبال المتزايد على خدماتها وهذا لوجود حاجات مصرفية كامنة لم تشبعها المصارف التقليدية بسبب وجود عدد كبير من المسلمين يلتزمون بتعاليم الشريعة الإسلامية، كما أن هذه البنوك فعالة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار معايير الشريعة ، أي التنمية العادلة والمتوازنة التي تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع. وحتى تقوم البنوك الإسلامية بممارسة نشاطها وبفعالية كاملة يجب أن يتوفر لديها كما هائلا من الموارد المالية النقدية على الرغم من أنها نشطة في بيئة غير مناسبة من حيث القوانين والظروف الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تطورت بسرعة على المستويين المحلي والدولي.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد د أن قمنا في الفصل السابق التطرق الى البنوك الاسلامية و صيغ التمويل الاسلامي والتطرق لأهم الجوانب المتعلقة والمرتبطة بموضوع الصيرفة الإسلامية و صيغ التمويل الإسلامي، سنحاول في الجانب التطبيقي التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري و قد وقع اختيارنا على بنك البركة فرع تلمسان من أجل اسقاط الجانب النظري عليه، و من هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، و كل مبحث يتفرع إلى ثلاث مطالب كالاتي:

المبحث الأول: تقديم بنك البركة –تلمسان–

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المطبقة في البنك محل الدراسة و اجراءات تطبيقها

المبحث الأول: تقديم بنك البركة –تلمسان–

المطلب الأول: نبذة عن بنك البركة – تلمسان–

الفرع الأول: تاريخ نشأة بنك البركة – تلمسان–

مجموعة بنك البركة(ABG) هي أكبر البنوك الإسلامية، و منظمات الخدمات المالية في العالم الإسلامي، تأسست في المملكة البحرين في البحرين في 27 جوان 2002 ،برأس مال مليار 1،5 دولار، وهي شركة مساهمة، مدرجة في بورصة البحرين و ناسداك دبي.

ABG هو جزء من تكتل دولي متنوع، أنشئت في 1969 في الرياض في السعودية تدعى عبد الله البركة(ABDEL DALLAH AL BARAKA) التي أسسها رئيسها رجل الأعمال السعودي الشيخ صالح عبد الله كامل ،وقد نشط تقريبا في جميع المجالات الاقتصادية المختلفة من صناعة، تجارية، سياحة، رعاية صحية .

ABG ليست مؤسسة جديدة أو شركة بلا تاريخ، بل لها خليفة أي خبرة في مجال التمويل الإسلامي، حيث تمثل واحدة من أقدم و أكثر المؤسسات احتراما و اكترها جدارة في مجال المالية الإسلامية ،و لديها 12 شركة تابعة جغرافيا و هي:

الجزائر ، لبحرين ، مصر، الأردن ، لبنان ،سوريا ، السودان ، إفريقيا الجنوبية ، تونس ، تركيا ،اندونيسيا ،و باكستان و قريبا فرنسا وتهدف مجموعة البركة إلى أن تكون أول مجموعة بنكية إسلامية مع وجود عالمي ، و تقدم مجموعة واسعة من المنتجات و الخدمات المالية بما يتفق تماما مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

إن فكـــرة إنشـــاء بنـــك البركـــة الجزائـــري تعـــود إلـــى ســـنة 1984 مـــن خـــلال الاتصـــال الـــذي تـــم بـــين الجزائـــر ممثلـــة فـــي بنـــك الفالحـــة و التنميـــة الريفيـــة BADAR و شـــركة دلـــة القابضـــة الدوليـــة ، و قـــد كانـــت نتيجـــة هـــذا الاتصـــال أن تـــم تقـــديم قـــرض مـــالي مـــن طـــرف مجموعـــة دلـــة البركـــة القابضـــة للحكومـــة الجزائريـــة ، بلغـــت قيمتـــه 30 مليـــون دولار خصـــص لتـــدعيم التجـــارة الخارجيـــة وفـــي ســـنة 1986 بـــدأت فكـــرة إنشـــاء بنـــك مشـــاركة فـــي الجزائـــر تتبلـــور أكثـــر ، و ذلـــك عنـــد قيـــام مجموعـــة دلـــة البركـــة المصـــرفية بعقـــد النـــدوة الرابعـــة فـــي فنـــدق الأوراســـي بـــالجزائر العاصـــمة ، حيـــث كـــان محـــور هـــذه الندوة هو مناقشة فكرة إنشاء إسلامي في الجزائر.

الفرع الثاني: تعريف بنك البركة – تلمسان–

بنـــك البركـــة الجزائـــري هـــو أول بنـــك برأســـمال مخـــتلط (عـــام و خـــاص)، بعـــد اتفـــاق المـــؤتمر للبنـــك الإســـلامي للتنميـــة الجزائـــريBID ، فـــي 01 مـــارس 1990 ، بـــين بنـــك الزراعـــة و التنميـــة الريفيـــة BADAR d'algérie ومجموعـــة عبـــد الله البركـــة الســـعودية و قـــد انشـــأ رســـميا فـــي 20 مـــاي 1990 علـــى شـــكل شـــركة مســـاهمة SPA يحكمهـــا حكـــم مـــن أحكـــام القـــانون 90–10 المـــؤرخ فـــي 14 ابريـــل 1990 فـــي النقـــد و القـــروض ، رأس مالهـــا المســـجل عنـــد نشـــأتها هـــو 500 مليـــون دينـــار مقســـم ب 50 لبنـــك الزراعـــة و التنميـــة الريفيـــة و 50 منهـــا للبركـــة ، ارتفـــع مـــرتين إلـــى أن وصـــل 10 مليـــار دينـــار فـــي و 15 مليـــار دينـــار فـــي 2017 ، و فـــي الوقـــت الحـــالي يقـــدر ب 20 مليـــار دينـــار ويقـــع المقـــر الرئيســـي لبنـــك البركـــة الجزائـــري بـــالجزائر العاصـــمة ، بحـــي بوثليجـــة هويـــدف ، فيـــال رقـــم 1 و 3 الجهـــة

الجنوبية بن عكنون ، الجزائر ، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له.

كما أنه يعتبر أول بنك خاص يتأسس في الجزائر، مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، و وتتمثل أهم المراحل التي مر بها بنك البركة فيما يلي:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائر.
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي .
- 1999 المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة والأمان.
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2500000000 دج .
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار.

الفرع الثالث: خصائص بنك البركة – تلمسان–

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات و خصائص نوجزها في:

1. **بنك المشاركة:**

يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية ، و التي اطردها الفقهاء و المفكرون و المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة ، و هو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة

الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين و الممولين أو ما تعلق منها بأنشطة المصرفية و الاستثمارية و التمويلية.

2. **بنك مختلط:**

بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية و بنك عمومي جزائري ، فهو بشكل حالة استثنائية و نادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية و التي يعود اغلبها لرأس المال الخاص .

3. **بنك ينشط في مصرفية تقليدية:**

يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر و النظم التي الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر و المبنية على أسس الربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك و القيم التي أنشئ في ضوئها أن هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري بشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري باعتبار أن معظم البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على الربا.

المطلب الثاني: وظائف و نشاطات بنك البركة – تلمسان–

يقوم بنك البركة بالعمليات التالية :

أولا: في مجال الخدمات البنكية

يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها:

- قبول الودائع من الجماهير؛
- فتح الحسابات النقدية ؛

- دفع قيم صكوك الدفع ومقاصتهم ؛
- قبض الأوراق التجارية ؛
- تحويل الأموال داخليا وخارجيا؛
- إصدار الكفالات البنكية.

ثانيا: في مجال الخدمات الاجتماعية

وتتمثل في :

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات والمساعدة على تمكين الحاصل على القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله أو معيشته.
- إنشاء إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة .

ثالثا: في مجال الاستثمار

هو نشاط بنكي حيث يقوم بنك البركة بإعطاء قرض استثمار أموال عملائه في مشاريع معينة ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

رابعا: في مجال التمويل

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين وتجار ومستوردين، ومصدرين ومقاولين وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم المنبثقة عن خبرته في

تلك المجالات وتختلف صيغ تمويل البنك التي يستعملها وهي تتشارك في كونها تعتمد على طرق إسلامية ومنها التمويل بالمرابحة، الاستصناع، التأجير وبيع السلم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي بنك البركة – تلمسان–

إن نشاط بنك البركة والتحولات الجذرية التي يعرفها المحيط الاقتصادي الجزائري والبنك هو جزء من هذا المحيط، كل هذا جعل البنك يقوم بإعادة تهيئة وتكييف جميع هياكله لتتماشى مع طبيعة هذا المحيط، و سنقدم في الشكل التالي الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

الشكل رقم(2-01): الهيكل التنظيمي لبنك البركة (فرع ولاية تلمسان)

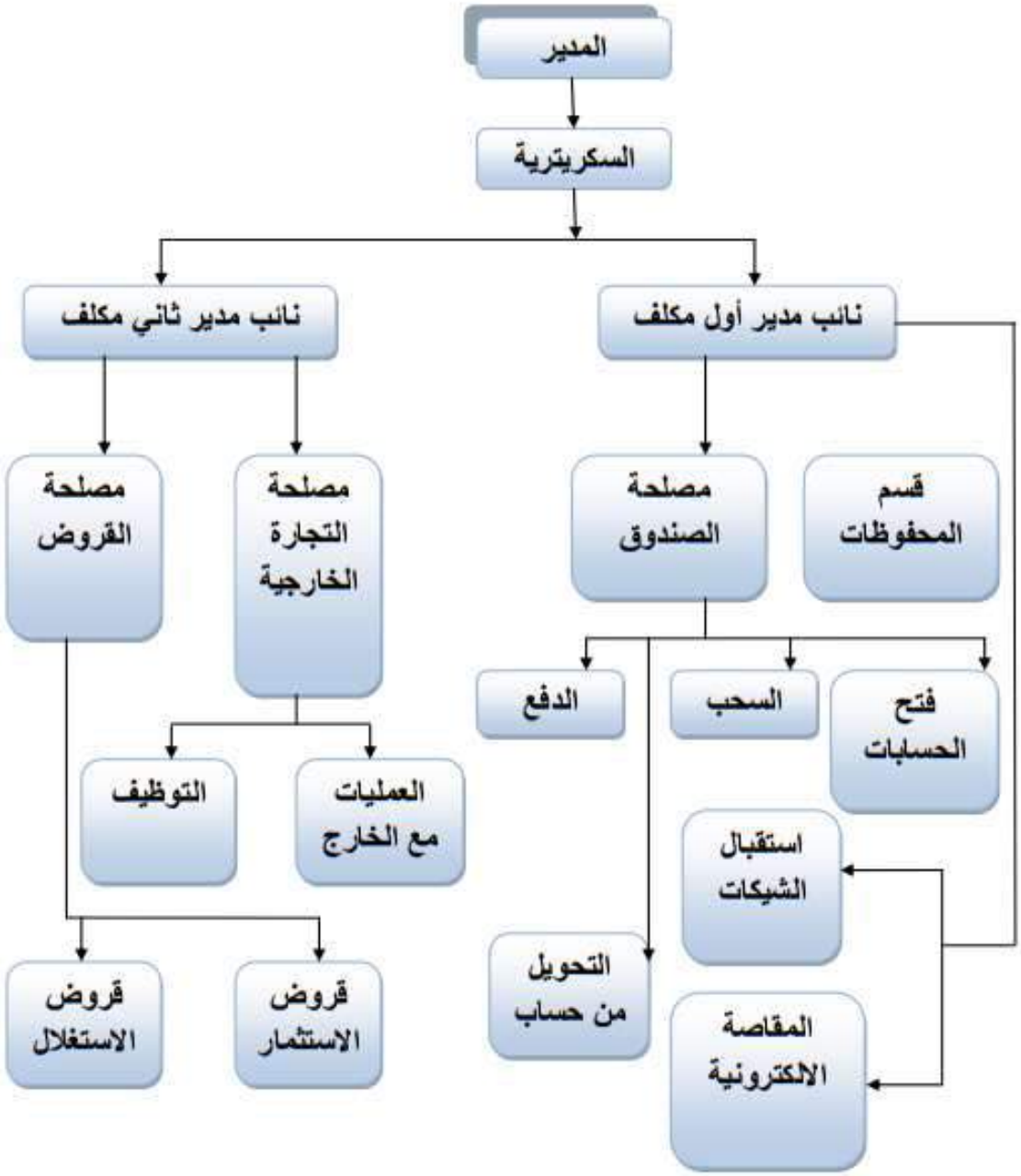

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

وتتمثل مهام أهم مصالح أقسام الوكالة في:

- **المدير:**

هو المسير الأول للوكالة والمسئول الرئيسي عن نتائجها أمام مجلس الإدارة ومن بين مهامه:

- ✓ تنشيط وربط ومتابعة ومراقبة كل نشاطات الوكالة؛
- ✓ المعرفة الجيدة للمحيط الاقتصادي للوكالة والعمل على التكيف معه؛
- ✓ العمل على رفع حصة الوكالة في السوق؛
- ✓ السهر على تطبيق القواعد الداخلية للوكالة وفقا لقانونها الخاص؛
- ✓ السهر على جودة الخدمات المقدمة مع الدقة في المواعيد واحترام آجال تطبيق العمليات؛
- ✓ التوقيع على مختلف الوثائق؛
- ✓ عقد ورئاسة اللقاءات الرسمية والعادية لمجلس إدارة الوكالة ومع مختلف الزبائن؛
- ✓ اتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له.

- **نائب المدير:**

هو المدير المساعد والمسئول الثاني بعد المدير ويعوض هذا الأخير عند تغيبه ومن مهامه:

- ✓ النيابة عن المدير في بعض مهامه أو عند غيابه؛
- ✓ الإشراف على عمليات التكوين للموظفين؛
- ✓ ضمان السير الحسن مختلف العمليات بين المصالح والأقسام الخاضعة لسلطته.

- **مصلحة عملية الصندوق:**

تقوم هذه المصلحة أساسا بمعالجة العمليات الحسابية الخاصة بالدينار أو بالعملة الصعبة، ومن مهامه:

- ✓ فتح مختلف الحسابات؛
- ✓ استقبال الزبائن؛
- ✓ معالجة العمليات المتعلقة بالإدارات وتوظيف الأموال؛
- ✓ تحصيل الشيكات في نفس المكان وخارج المكان؛ هـ المبادلات اليدوية (دفع، تسليم (ة) التي يقوم بها الصرافين؛
- ✓ إعداد الحسابية اليومية.

- **مصلحة التجارة الخارجية:**

وتتمثل مهامها في:

- ✓ تأمين عمليات الإستراد والتصدير والقيام بالتصفية، بالإضافة إلى فتح وإرسال وتحقيق الإعتمادات المستندية؛
- ✓ تسيير العقود وتأمين الضمانات؛
- ✓ التوطين.

- **مصلحة القروض:**

وهي من أهم المصالح في البنك وتتمثل مهامها في ما يلي:

- ✓ إنشاء ملف القرض؛
- ✓ دراسة القرض من جميع النواحي مع تحديد مختلف الأخطار التي يمكن أن تحيط به؛
- ✓ منح القروض بمختلف أنواعها؛
- ✓ متابعة استغلال القروض؛
- ✓ أهم الوثائق الخاصة بطلب القرض ببنك البركة.

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المطبقة في البنك محل الدراسة و اجراءات تطبيقها

المطلب الأول: الصيغ التمويلية المطبقة في ببنك البركة (فرع تلمسان)

توجد مجموعة من العقود المالية الإسلامية تمارس في العمل البنكي الإسلامي، وبنك البركة فرع وكالة تلمسان يعتمد على مجموعة منها، حيث يتمتع هذا الفرع بمجموعة من الصيغ.

الفرع الأول: صيغة التمويل بالمشاركة

المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأس مال المؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو المهنية، ويتبع بنك البركة فرع" وكالة تلمسان" مجموعة من الخطوات لتطبيق صيغة التمويل بالمشاركة نذكرها فيما يلي:

1. يقدم العميل ملف تمويل الوثائق اللازمة، بالإضافة إلى دراسة مفصلة للمشروع المقترحة على البنك ؛
2. بعد دراسة الملف من ناحية المخاطر، مهنية العميل الضمانات المقترحة مطابقة ونظامية العملية، وبعد موافقة الجهات المختصة يفتح البنك التمويل للمدة الخاصة بالعملية، حيث يمثل مبلغ التمويل حصة البنك في رأسمال المشروع؛
3. بالموازاة يوقع الطرفان عقد المشاركة الذي يحدد فيه الشروط المالية والتجارية التي ستسير العملية وحقوق والتزامات كل طرف ؛
4. يجب أن توضع كل العمليات المتعلقة بعقد المشاركة لدى شبابيك البنك بالإضافة إلى العمليات التي تجرى على حصة المشارك، كما

يقوم البنك بتسديد كافة النفقات المسجلة في إطار عملية وضع المشروع أو العملية الممولة في حدود التمويل المفتوح، حيث تتم التسديدات مباشرة لصالح مورد الخدمات والمستفيدين الآخرين إلا في بعض النفقات مثل تسديد مصاريف المستخدمين التنقلات والمصاريف الأخرى، حيث تكون التسديدات مشروطة بتقديم طلب تسديد موقع من طرف المشارك مع الوثائق المبررة اللازمة لكل فئة من النفقات (فواتير وضعية الرواتب، وثائق جبائية، شبه جبائية أو جمركية)؛

5. بالإضافة إلى التكفل بها محاسبيا، يجب أن تكون عمليات المشاركة موضوع متابعة شبه محاسبية مدققة على مستوى البنك وعلى أساس الوثائق المبررة المقدمة؛
6. يحتفظ البنك بحث الفصل في نظامية النفقات في إطار المشاركة، وفي هذا الصدد يمكنه رفض تطبيق طلبات التسديد؛
7. توضع إيرادات البيع في حساب تسديد المشاركة، هذا الأخير يسير كحساب جاري غير مؤهل للأرباح؛
8. بالنسبة لعمليات المشاركة غير الظرفية، يعد الطرفان دوريا (شهريا) كل ثلاثة أشهر، كل ستة أشهر سنويا)، حيث يوضع حساب استغلال المشاركة في الجانب الدائن وتكون مجموع التكاليف المرتبطة بالعملية سواء سددت من طرف البنك أو المشارك، وفي الجانب المدين مجموع الإيرادات المسجلة بصدد المشاركة، حيث يوزع ناتج الاستغلال أرباح أو خسارة بين الطرفين حسب الاتفاق التعاقدي أو إعادة إدماجه في المشاركة، أو وضعه في حساب لا يمكن أن تتم عملية خاص قيد التخصيص، أما بالنسبة للمشاركات الظرفية فيعد حساب الاستغلال عند اختتام العملية؛

9. في حالة مشاركة متناقصة يمكن للطرفين الاتفاق بتخصيص جزء من الإيرادات الناتجة عن المشاركة لإهلاك رأسمال البنك، حيث تعود ملكية المشروع للعميل عند التسديد الكلي البنك والأرباح العائدة له، حيث يمكن أن تتم عملية تحويل الملكية بعدة طرق، بيع الأسهم أو الحصص الاجتماعية، تسديد رأس المال المستثمر من طرف البنك.

الفرع الثاني: صيغة التمويل بالمضاربة

إن المضاربة صيغة خاصة للمشاركة التي من خلالها يقدم أحد الطرفين (البنك) رأسمال والطرف الآخر الشريك المضارب المهارة، حيث توزع الأرباح المحققة بتكامل هاذين العاملين بين البنك وشريكه بنسب متفق عليها، غير أنه يتحمل البنك وحده الخسارة في حدود الأموال المقدمة، و السير التطبيقي لعملية المضاربة مطابق لعملية المشاركة شريطة الأخذ بعين الاعتبار بعض الأوجه الخاصة، كما أن توزيع الأرباح لا يتم إلا بعد التسديد الفعلي لرأسمال المضاربة، بالإضافة إلى أنه يمكن إبرام عقد المضاربة مع أكثر من شريك.

الفرع الثالث: صيغة التمويل بالمرابحة

المرابحة هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع ، ويمارس بنك البركة فرع" وكالة تلمسان صيغة التمويل بالمرابحة من خلال إتباعه للخطوات التالية:

1. يوقع البنك والعميل على عقد التمويل الذي يمكن أن ينص على فتح خط تمويل، أو عملية مرابحة ظرفية، يمكن تفسير الاتفاقية من وجهة

نظر الشريعة الإسلامية على أنها وعد بالبيع الشامل على أصول يتم التفاوض بشأنها عملية بعملية؛

2. يوكل البنك عملية للتفاوض مع المورد حول شروط شراء السلع من طرفه، القيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة وأخيرا استلام السلع، وتبعا لما سبق ذكره يتدخل العميل بصفته وكيلا عاديا، وفي هذه المرحلة من العملية يتدخل البنك بصفته المشتري الحقيقي للسلع وعليه يتحمل كل المصاريف والتكاليف غير المحددة في عقد المرابحة؛
3. يقوم المشتري الأخير (العميل) بتوجيه لمورده طلبية بالسلع التي يحتاجها ؛
4. يقدم المورد للعميل فاتورة أولية محررة باسم البنك لحساب العميل، يوضح فيها الكمية، سعر الوحدة والمبلغ الإجمالي للسلع، إضافة إلى الحقوق والرسوم المحتملة؛ ه يقدم العميل للبنك طلب (أمر) شراء السلع مدعوم بالفاتورة الأولية يجب أن يوضح في طلب الشراء بالخصوص مبلغ العملية هامش الربح العائد للبنك وتاريخ استحقاق مبلغ المرابحة (التسديد)؛
5. بعد مراقبة مدى مطابقة العملية مع أحكام عقد التمويل والترخيص المتعلق بها يسدد البنك مبلغ الفاتورة بشيك أو بطرق أخرى مباشرة لفائدة المورد ويعتبر قبول البنك الورقة التجارية كشراء السلع بتمويل؛
6. تتحقق العملية التجارية للمرابحة تحويل ملكية السلع من البنك للعميل) عند تسليم الفاتورة النهائية وتسليم السلع؛
7. بالنسبة لعمليات المرابحة المبرمة في إطار عمليات التجارة الخارجية، يسدد مبلغ التمويل للمورد عن طريق بنك البركة عند استلام الإشعار

بالسحب من هذا الأخير انجاز الاعتماد المستندي) تنجر المرحلة الثانية من المرابحة (إعادة بيع السلع المستوردة لفائدة المستورد)، عند وصول الوثائق وتوطينها من طرف البنك أو إذا اقتضى الأمر عند إصدار خطاب ضمان لفائدة مجهز السفينة أو من وكيله بالجزائر؛

8. يمكن أن تنجز العمليات التي تستفيد من تمويلات خارجية في شكل مرابحة دون تسديد (شراء وإعادة بيع السلع بالتمويل من طرف البنك)، غير أنه لا يمكن أن يحتسب في هذه العمليات نسب فائدة، بل يجب إدراج هامش الربح في المبلغ من طرف المورد في فاتورة الشراء؛
9. من المهم الإشارة إلى أن إعادة بيع السلع بالمرابحة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تحويل ملكية السلع لصالح البنك، يجب أن يكون عقد شراء السلع المبرم) من طرف العميل بصفته وكيل البنك) والفاتورة النهائية (محررة باسم البنك لحساب العميل) ملحقة لعقد المرابحة باعتبارها جزءا لا يتجزأ منه؛
10. يجب أن تحدد تواريخ التسديد حسب الدورة الاقتصادية للنشاط الممول وتحدد عند تحديد ملف التمويل.

الفرع الرابع: صيغة التمويل بالسلم

التطبيق العملي لعقد التمويل بالسلم في بنك البركة فرع وكالة تلمسان" يتم تبعا للخطوات التالية:

1. يقوم البنك بإجراء طلبية لحساب عميله لكمية من السلع بكمية تطابق حاجياته التمويلية؛
2. يسلم العميل (البائع) للبنك فاتورة تحدد طبيعة وكميات وسعر السلع المطلوبة؛

3. يوقع الطرفان عند الاتفاق على شروط عقد السلم، وكذا الشروط المتفق عليها (بيعة السلع، الكميات السعر آجال وكيفيات التسليم والبيع لحساب البنك)؛
4. وبالموازاة يوقع الطرفان عقد البيع بالوكالة الذي من خلاله يسمح البنك للبائع بتسليم أو بيع السلع إلى شخص آخر، حيث يلتزم البائع تحت مسؤولياته الكاملة بتحصيل وتسديد مبلغ البيع للبنك ؛
5. إضافة إلى الضمانات العادية المطلوبة من البنك في نشاطاته التمويلية (كفالات رهن حيازي رهن عقاري... الخ) يمكنه المطالبة باكتتاب تأمين على القرض لتجنب خطر عدم التسديد من طرف المشتريين النهائيين مع اكتتاب تأمين ضد جميع المخاطر على السلع مع الإنابة لصالح البنك ؛
6. عند تاريخ الاستحقاق، وفي حالة اختيار البنك العميل لبيع السلع لحسابه يفوتر هذا الأخير لحساب البنك ويسلم الكميات المباعة، هذا إذا رأى البنك حاجة في ذلك؛
7. الأرباح التي يحصل عليها البائع يمكن أن تمنح في شكل عمولة، أو في شكل تخفيض أو مساهمة في هامش الربح المتحصل عليه من طرف البنك في عملية بيع السلع، كما يمكن احتسابها عند بداية الصفقة وإدراجها في مبلغ التسبيقة تمويل السلم وفي كل الحالات يجب احتساب مبلغه مقارنة بالهامش المطبق في السوق على عمليات مشابهة؛
8. يمكن للبنك استعمال تقنية warantage) التعامل بسند تخزين السلع) باشتراط تخزين السلع مخزن عام وبيعها، أو بتوكيل عميل البنك مع تظهير سند التخزين والاحتفاظ بوصل التسليم كضمان للتسديد؛

9. يجب تحقيق ربح صافي من عملية بيع السلع من قبل البائع لحساب البنك بعد خصم العمولات والمصاريف الأخرى ويجب أن يكون هذا الربح مساويا على الأقل لنسبة المردودية السنوية الدنيا كما هي محددة في سياسته التمويلية.

الفرع الخامس: صيغة التمويل الايجاري

التطبيق العملي لعقد التمويل بالإيجار في بنك البركة فرع وكالة "تلمسان" يتم تبعا للخطوات التالية:

1. يختار عميل البنك من المورد العتاد الذي يحتاجه ويتفاوض حول شروط شراؤه السعر التسليم الضمان ما بعد البيع... الخ)؛
2. تقدم للبنك بطلب التمويل لشراء العتاد، مدعوم بالفواتير الأولية، عقود أو وثائق أخرى مطلوبة؛
3. بعد دراسة ملف التمويل من جانب المخاطرة، المردودية، الضمانات المطابقة ، وفي حالة موافقة الهيئات المختصة، يمنح البنك التمويل لصالح العميل بمبلغ الفواتير الأولية، ويعلم مورده بأن العتاد سيشترى باسم البنك بالشروط المتفق عليها بين المورد والعميل؛
4. يوكل البنك العميل لاستلام وتركيب العتاد والقيام بكل الإجراءات الإدارية أو غيرها؛ عند استلام العتاد يوقع البنك والعميل عقد تأجير الأصل مع مواعدة بالبيع لهذا الأخير إذا رغب في ذلك؛
5. يجب أن يحدد بوضوح في عقد التأجير تعيين مدة التأجير مبلغ الإيجارات الواجب تسديدها، إلزامية تأمين الأصل مع الإنابة لصالح البنك إضافة إلى البنود الأخرى المتعلقة بالإيجار؛

6. بعد التوقيع على العقد يوقع العميل على السندات لأمر بمبلغ الإيجارات المتفق عليه؛ ه لاحتساب الإيجار الدوري فإن الصيغة المطابقة لمبادئ البنك تتمثل في إضافة هامش ربح مقبول من الطرفين لقيمة شراء الأصل؛
7. عند نهاية عقد التأجير وتسديد الإيجارات المتفق عليها، يتنازل البنك لصالح العميل الأصل مقابل الدينار الرمزي، وهذا في حالة التأجير المنتهي بالتمليك.

الفرع السادس: الإجارة المنتهية بالتمليك

في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير للمستأجر بسعر السوق في وقته أو بسعر يحدد في الوعد أو بسعر رمزي أو بدون مقابل، و من خلال المطلب الموالي سوف نقوم بدراسة تطبيقية لهذا النوع من التمويلات الممنوح من طرف بنك البركة وكالة تلمسان.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية للتمويل بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك ببنك البركة – تلمسان–

يقوم البنك في أولى خطوات التمويل بدراسة أولية لملف العميل (الملحق 01)، حيث قامت مؤسسة تجارية بطلب تمويل من بنك الربكة الجزائري (وكالة تلمسان) بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك، وهذا بهدف الحصول على سيارة وشاحنة، حيث اقترح الزبون في طلبه على البنك أن يمول ب نسبة 65 % من القيمة السوقية للمعدات، و الباقي(35%) يكون تمويل ذاتي.

و في الخطوة الموالية يقوم البنك بدراسة طلب الزبون من عدة جوانب اعتمادا على قدرات البنك المالية، الائتمانية، الوضع السوقي للأصل محل التعاقد أو الدراسة، وثائق مؤسسة صاحب الطلب.

و بعد اتمام هذه المرحلة يوافق البنك على طلب تمويل المؤسسة لكن باشتراط أن يقدم البنك تمويل للمؤسسة بنسبة 75% من القيمة السوقية خارج الضريبة للمعدات محل الطلب بدلا من 65% المقترحة من طرف العميل، و منه فالتمويل الذاتي للعميل يكون بنسبة 25% من قيمة المعدات، و منه الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 01: توزيعات التمويل بين العميل و بنك البركة فرع تلمسان

الوحدة الدينار الجزائري (دج)

المعدات	قيمتها السوقية (HT)	التمويل الذاتي	تمويل البنك
		%25	%75
شاحنة	925000	2512500	6937500
سيارة	1367521	341880.25	1025640.75
المجموع	10617521	2654380.25	7963140.75

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

وبإعتبار أن مدة الايجار تقدر ب 60 شهرا، و التسديد يكون بالأقساط الشهرية، و مدة التأجيل عن الدفع هي 3 أشهر، و أن هامش الربح يقدر ب 27.35%، فانه يمكننا تلخيص هذه المعلومات في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: بيانات عملية تمويل بنك البركة فرع تلمسان

البيان	السيارة	الشاحنة	القيمة الاجمالية
القيمة السوقية للمعدات	1367521	9250000	10617521
التمويل الذاتي للعميل 25%	3418801.25	2312500	2654380125
القيمة السوقية HT لتمويل البنك للعميل 75%	10256401.75	6937500	7963140175
هامش الربح الإجمالي لمدة الإجارة 27.5%	3740171.55	25298761.28	2903893183
قيمة الأجرة خارج الضريبة بما فيها هامش الربح	17415381.55	117798761.28	13521414183
قيمة الضريبة الإجمالية معدل الضريبة 19%	3308921.32	22381761.49	2569068181
قيمة الأجرة المستحقة الدفع من العميل للبنك الجمالية	20724301.87	140180521.77	16090483164
الدفعة الأولى	30769123	208125	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

و قد تم حساب المتغيرات في الجدول السابق وفق هذه الصيغ التالية:

- **قيمة هامش الربح** = قيمة الإيجار الاجمالية خارج الضريبة – القيمة السوقية للأصل المؤجر.
- **قيمة الإيجار المستحق الدفع من العميل للبنك**= قيمة الإيجار خارج الضريبة بما فيها هامش الربح + قيمة الضريبة الاجمالية.

و من خلال الجدول رقم 02 يتضح لنا أن البنك مول العميل بنسبة 75% من القيمة السوقية للمعدات محل طلب العميل ، أي ما قيمته 75،7963140 دج ، والباقي يسدده العميل كتمويل ذاتي ب 25% من القيمة السوقية للمعدات ، أي ما يعادل 265438025

دج ، وبذلك يصبح المبلغ الإجمالي للمعدات الذي يتحمله العميل بعد حساب هامش الربح المطبق من طرف البنك و الضريبة بقيمة إجمالية16090483،64 دج.

و حقق البنك لصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك هامش ربح اجمالي للأصلين معا السيارة والشاحنة قدر بـ 2903893.83 دج في ظرف (60 شهرا) ، أي يحقق البنك ربح او زيادة اجمالية عن قيمة الاصل المشتري لجميع فترة التأجير بنسبة 35،27% من قيمة الاصل، اذن فالبنك يحقق ربح شهري بنسبة 0.45% (27.35) خلال 12 شهر وهي نسبة لا بأس بها، حيث يسترجع البنك خلال مدة 60 شهرا أي 5 سنوات قيمة الأصل محل التعاقد مع العميل اضافة الى تحقيق ربح بعد تغطية التكاليف ويحقق بذلك هامشا جيدا للبنك .

و منه ننتقل الى الدراسة النهائية لملف العميل من طرف البنك، حيث يتحمل العميل تكاليف حصوله على التمويل من البنك وتسديده لأقساط تأجيره خلال فترة خمس سنوات حيث تبلغ اجمالي ما يتحمله : قيمة الأجر خارج الضريبة بما فيها الهامش مضافا اليها قيمة الضريبة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الجدول رقم 03: تكلفة الحصول على التمويل من البنك بصيغة الاجارة بالتمليك

البيان	تمويل السيارة	تمويل الشاحنة	المجموع
قيمة الاجرة خارج الضريبة بما فيها هامش الربح (1)	55،1741538	28،11779876	83،13521414
هامش الربح الذي يأخذه البنك(2)	55،374017	28،2529876	83،2903893
القيمة السوقية للمعدات (3)	1367521	9250000	10617521
قيمة الضريبة الاجمالية (4)	32،330892	49،2238176	81،2569068

قيمة الايجار المستحق الدفع من قبل العميل (1+4)أو (4+3+2)	87،2072430	77،14018052	64،16090483
التكلفة الزائدة التي يتحملها العميل لقاء تمويله من قبل البنك (2+4)	87،704909	77،4768052	64،5472962
نسبة التكلفة التي يتحملها العميل لقاء تمويله من البنك لفترة 5 سنوات	54،%51	54،%51	54،%51

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

من خلال الجدول رقم 03 أعلاه الذي يمثل التكلفة التي يتحملها العميل لقاء حصوله على التمويل من البنك بصيغة الاجارة بالتمليك، يتضح ان العميل يقوم بتسديد مبلغ سنوي مقسم الى اقساط شهرية، يحوي قيمة السوقية للأصل اضافة الى هامش الربح الذي يستفيد منه البنك مضافا اليها قيمة الضريبة الاجمالية ، كما هو موضح بالجدول ، وبهذا يتحمل العميل تكلفة اجمالية لفترة الاجارة زائدة عن قيمة السوقية للأصل للعتاد: السيارة والشاحنة والذي تبلغ قيمته 135211.83 دج محل التعاقد بتكلفة إضافية تقدر بـ 64،5472962 دج أي ما يعادل نسبة 54،51 % من قيمة الاصل السوقية، وهو بهذا يتحمل تكلفة سنوية تقدر نسبتها بـ 30،10% أي ما يعادل نسبة 85،0% شهريا ، وبالرغم من أن نسبة التكلفة الاجمالية للخمس سنوات هي نسبة معتبرة، تفوق نصف قيمة الأصل الا أن مدة 60 شهرا من الاستفادة من الأصل محل التعاقد تكون قد قدمت زيادة في المنفعة للمؤسسة التي تعتبر كعميل للبنك لقاء استغلالها للمعدات ، وبالنظر الى نسبة التكلفة السنوية فيبدو انها متوسطة إلى حد ما.

المطلب الثالث: الدراسة الاحصائية للتمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة (فرع تلمسان)

الفرع الأول: تمويلات الممنوحة بنك البركة وكالة تلمسان خلال الفترة 2014-2019

خلال الفترة 2014-2019 قام بنك البركة وكالة تلمسان بتقديم تمويلات مختلفة و نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 04: التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة تلمسان على المدى القصير(2014-2019)

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات / الصيغ	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة%	النسبة%	القيمة%	النسبة%	القيمة%	النسبة%	القيمة%	النسبة%
المرابحة	6730	63.91	7108	67.48	8213	71.84	9100	72.80	9810	75.71	9850	77.86
السلم	3800	36.09	3425	32.52	3220	28.16	3400	27.20	3050	24.8	2700	22.13
المجموع	10530	100	10533	100	11433	100	12500	100	12560	100	12650	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

يوضح الجدول أعلاه حجم التمويلات على المدى القصير حيث نلاحظ أن صيغ التمويل تتمثل في صيغتين المرابحة و صيغة السلم، فشهد التمويل بصيغة المرابحة تزايد تدريجي مستمر، إبتداءا من سنة 2014 بنسبة 63.91% أي 6250 مليون دينار جزائري لتصل سنة 2019 إلى نسبة 77.86%من مجموع التمويلات الممنوحة أي مبلغ 9850 مليون دينار جزائري.

على عكس التمويل بالسلم الذي شهد تناقص تدريجي خلال فترة الدراسة حيث بلغ التمويل سنة 2014 ما يعادل 3800 مليون دينار جزائري أي بنسبة 36.09% من اجمالي التمويلات الممنوحة، و ليستمر في الانخفاض الى 2.13% من اجمالي التمويلات

الممنوحة أي ما يقارب 2800 مليون دينار جزائري، و منه يمكن القول أن صيغة المرابحة هي الأكثر استعمالا في المدى القصير طيلة الفترة المدروسة ثم تليها صيغة السلم.

الجدول 05: التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة تلمسان على المدى المتوسط(2014-2019)

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات / الصيغ	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المرابحة	12224	65.63	16504	73.91	21443	79.57	30422	84.33	43525	87.69	47500	87.84
الاجارة	3980	21.37	3615	16.19	3400	12.62	3750	10.40	4350	8.76	4950	9.15
السلم	1651	8.86	1527	6.84	1486	5.51	1355	3.75	1255	2.53	1200	2.22
الاستصناع	770	4.13	685	3.07	620	2.30	550	1.52	500	1.01	420	0.8
المجموع	18625	100	22331	100	26949	100	36077	100	49630	100	54070	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

و يعبر الجدول 05 أعلاه عن التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة تلمسان على المدى المتوسط(2014-2019) حيث نرى أن التمويل المرابحة في تطور مستمر وملحوظ حيث كان سنة 2014 ما يقارب 12224 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 65.63% ليصل سنة 2019 نسبة 84.87 % أي 47500 مليون دينار جزائري. على عكس التمويلات الاخرى (الإجارة، السلم والاستصناع) فهي في انخفاض مستمر.

الجدول 06: التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة وكالة تلمسان على المدى الطويل(2014-2019)

السنوات / الصيغ	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الاجارة	72	82.76	98	89.09	145	94.16	196	96.08	245	97.22	305	98.07
الاستصناع	15	17.24	12	10.91	9	5.84	8	3.92	7	2.7	6	1.9
المجموع	87	100	110	100	154	100	204	100	252	100	311	100

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

ويمثل الجدول رقم 06 حجم التمويلات الممنوحة على المدى الطويل، حيث نلاحظ أن التمويل بالاستصناع في انخفاض مستمر حيث كان يقدر ب % 17.24 أي ما يعادل 15 مليون دينار جزائري، و استمر في انخفاضه الى أن وصل 6 مليون دينار في سنة 2019، و أما الاجارة فقد كان في تزايد مستمر حيث 82.76% أي ما يعادل 72 مليون دينار جزائري في سنة 2014، ليصل سنة 2019 نسبة 98.07% محققا بذلك مبلغ 305 مليون دينار جزائري،

الفرع الثاني: تحليل و تفسير النتائج

من خلال الإحصائيات السابقة عن صيغ التمويل الإسلامي في المدى المتوسط والطويل، وكذلك حجم التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ثم توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي سنحاول من خلال قراءتنا لنتائج إحصائيات صيغ التمويل في الفترة المدروسة وفقا لما يلي :

- بنك البركة الجزائري وكالة تلمسان يقدم أربعة صيغ تمويلية وهي: المرابحة، الإجارة، السلم والاستصناع ؛

- غياب أساليب التمويل بالشركة وهي المضاربة والمشاركة لأنها طويلة الأجل و مخاطرها مرتفعة وهذا ما يتنافي والسياسة الاستثمارية للبنك الرامية إلى الربح السريع من خلال سرعة تحريك الأموال، وهذا ما توفره له الصيغ القصيرة الأجل؛

و هذا راجع الى أن البنك يفضل التمويل بصيغة المرابحة لقلة مخاطرها ودورتها السريعة وربحها المضمون، وكذلك تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على السلع التي يحتاجونها دون دفع الثمن مباشرة عند استلام السلعة، وهذا ما يوفر لها جرعات مستمرة من التمويل خلال فترة التمويل بمعنى أنها توفر مرونة أكبر للتمويل وتتيح للمؤسسة فرصة تحقيق وفرات مالية تستخدمها لتغطية احتياجات أخرى، وعدم اعتماده على السلم لمخاطرة المرتفعة.

و منه ارتفاع نيب التمويل بالمرابحة يعود إلى طبيعة موارد البنك، وإلى استراتيجيته الاستثمارية أي بدلا من منح مبلغ كبير لمؤسسة واحدة (كبيرة)، يقوم بمنحه لعدة مؤسسات (صغيرة ومتوسطة) وهذا لتفادي المخاطر، لذا فعادة ما يفرض البنك على هذه المؤسسات التمويل بالمرابحة في حين ممكن أن تناسب صيغا أخرى احتياجاتها كصيغة المشاركة مثلا.

على عكس باقي التمويلات التي نرى أن معدل العمل بها في انخفاض مستمر بسبب قلة طلبات التمويل على هذه الصيغ لأن البنك لا يتعامل بها كثيرا لذا فالعميل ليس لديه الخيار الواسع في اختيار الصيغة التي تناسب احتياجاته.

و أما على المدى الطويل فيعتمد بنك البركة في تمويلاته على صيغة الإجارة لقلة مخاطرها لأن البنك في الإجارة العادية (التأجير التشغيلي) يملك العين المؤجرة، أما في الإجارة المنتهية بالتمليك فانه لا يملك العميل العين حتى يستوفي كامل حقوقه، وعدم اعتماده على الإستصناع لمخاطرة المرتفعة.

و منه بعد قيامنا بتحليل وتفسير النتائج سنقوم بربطها بالفرضيات:

1. **الفرضية الأولى:** "تختلف صيغ التمويل في البنوك الاسلامية".

و هذه الفرضية صحيحة حيث أن صيغ التمويل في البنوك الاسلامية متعددة و من بين الصيغ المطبقة في بنك البركة –فرع تلمسان– نذكر ما يلي:

- صيغة التمويل بالمشاركة.
- صيغة التمويل بالمضاربة.
- صيغة التمويل بالمرابحة.
- صيغة التمويل بالسلم.
- صيغة التمويل الايجاري.
- الإجارة المنتهية بالتمليك.

2. **الفرضية الثانية:** البنوك الاسلامية هي مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة "الربا" و تعمل وفقا للشريعة الاسلامية.

و هي فرضية صحيحة حيث أن البنوك الاسلامية تختلف عن البنوك التقليدية في نظام عملتها القائم على المشاركة في الربح و الخسارةّ، فيما يرتكز النظام التقليدي على أسعار الفائدة المحرمة شرعا.

3. **الفرضـــية الثالثـــة:** تعتبـر البنـوك الإسـلامية مؤسسـة ماليـة مضـمونة الـربح وخالية من المخاطر.

و هـي فرضـية خاطئـة حيـث أن البنـك الاسـلامي يعتمـد علـى المشـاركة فـي الـربح كـذلك الخسـارة بـين البنـك والعميـل وهـذا يمثـل المشـاركة التامـة بـين الطرفين، وهذا يمثل تجسيدا لتعامل رأس المال مع الاستثمار.

خلاصة:

بعد التعريف بالبنك محل الدراسة بنك البركة (فرع تلمسان)، و التطرق الى أهم الصيغ التمويلية المطبقة فيه و كذا اجراءات تطبيقها، و كذا قمنا بدراسة حالة تطبيقية للتمويل بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك ببنك البركة –تلمسان– بناءا على ما تم تقديمه لنا من خلال الوثائق المقدمة والمقابلة الشخصية التي أجريناها مع مختلف مصالح الوكالة خلال مدة التربص، استنتجنا أن تطور نسبة التمويل بالإجار المنتهية بالتمليك من طرف البنك لسهولة التعامل بها ووضوح تطبيقها مع مردوديتها العالية هذا من جهة، أما من جهة اخرى فيتبين لنا خلال هذا الفصل ان الوكالة لها استقطاب واسع للزبائن و المتعاملين المنحدرين من المنطقة أو من مناطق أخرى وخاصة مناطق الجنوب، لانسجام هيكلها التنظيمي.

الخاتمة العامة

يلعب التمويل الإسلامي دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إحداث تحول في طبيعة العمل المصرفي، والرقابة في ظل الشريعة الإسلامية ، وتحفيز الاقتصاد و نشاط ونمو المؤسسات الاقتصادية من خلال مزايا إعادة توزيع الدخل العادلة و تطوير الشمول المالي.

ونستنتج مما سبق أن التمويل الإسلامي يتميز بتنوع صيغه المالية مقارنة بصيغ التمويل التقليدية مما يجعله مفيدًا في تمويل المؤسسات الاقتصادية وتزويدها بمرونة عالية والسيولة اللازمة. على خلاف البنوك التقليدية التي تقدم صيغة تمويلية وحيدة و هي القرض بالفائدة. في حين يتطلب التمويل الإسلامي المشاركة في الربح والخسارة، وهو الأمر المهم ليس فقط من منظور العدالة.

وفي الجزائر نجد التمويل الإسلامي للمؤسسات الاقتصادية من قبل البنوك الإسلامية النشطة بقيادة بنك البركة الجزائري شبه معدوم وليس له أي فعالية في مقابل رغبة المجتمع الجزائري في توفر هذا النوع من التمويل وإن توفر التمويل الإسلامي من البنوك الإسلامية أو هيئات إسلامية فإنه يكون على شكل قروض حسنة تصلح للتمويل الاجتماعي وليس الاستثماري، أو على شكل مرابحات قصيرة المدى موجهة لتمويل دورة الاستغلال دون دورة الاستثمار.

و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تتميز صيغ التمويل الإسلامية بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية و النشاط الاقتصادي الحقيقي وهذا خالف أساليب التمويل التقليدية.
- يركز بنك البركة –تلمسان– نشاطه على المدى القصير على حساب تمويل الاستثمار؛

- يعتبر أسلوب التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك أسلوبا مناسبا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى الطويل و المتوسط.
- غياب قانون خاص يحكم نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر من انشاء و تنظيم و الرقابة عليها قانون المالية الإسلامية " ؛
- إن التنويع في أشكال التمويل الإسلامية يجعله أكثر ملائمة لتنويع مجالات وخصائص واحتياجات المتعاملين؛
- إنخفاض حجم التمويل الإسلامية في الجزائر مقارنة بالتمويل التقليدي يرجع ذلك لعديد من المعوقات و تحديات العمل المصرفي في السوق الجزائرية.

وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات نذكر منها:

1. يجب إعطاء المزيد من المسؤولية للوكالات والولايات في نشر التقارير الخاصة بها مما يساعد الطلبة في إجراء دراستهم الميدانية على مستوى الوكالات والولايات بدل من اللجوء والتنقل إلى المقر المركزي؛
2. على بنك البركة القيام بحملات دعائية و الإشهار لصيغ التمويل التي يقدمها حتى يتسنى للراغبين الحصول على معاملات شرعية و التعرف عليها؛
3. ضرورة التنويع في جمال النشاط البنكي الاسلامي والصيغ المطبقة في إطار عمله مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة عن كل صيغة.

4. محاولة التقليل من الوثائق الإدارية المطلوبة من العميل، كعمل على وضع أنظمة معلوماتية مع مختلف الأجهزة الإدارية الأخرى غرض تسهيل الحصول على المعلومات لطالبي التمويل.

المصادر و المراجع

الكتب:

1. أحمد بوراس، "**تمويل المنشآت الإقتصادية** "، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.
2. أحمد سليمان خصاونة ، "**المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة**"، جدار للكتاب العالمي للنشر، عمان، طبعة 2007 .
3. إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، "**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، الدار الجامعية الإسكندرية دون سنة نشر.
4. أميرة عبد اللطيف مشهور، **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**. مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991.

   جنفباق كوس بروكيه، "**التمويل الإسلامي**" ، الدار العربية للعلوم ، ترجمة مصطفي الجبزي ، الطبعة الأولى 1432هـ-2011.
5. حربي عريقات وسعيد جمعة عقل، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
6. رابح خوني، رقية حساني، "**المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**"، ايتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
7. شوقي بورقبة، "**التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**"، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،ط1، الأردن، 2013.
8. صحراوي مقلاتي، "**الاجتهاد المصرفي رؤية تكاملية**"، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد التاسع 2005.

9. عائشة الشرقاوي الملقي، "**البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 2000

10. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "**الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جده، السعودية، الطبعة الأولى، 2004.

11. عبد الرحمان يسري، "**قضايا إسلامية معاصرة**"، الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2001.

12. عبد المنعم فوزي ، "**المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان، بدون سنة نشر.

13. عبير ضفدعي الطوال ،التمويل التأجيري ،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2014.

14. عوف محمود الكفراوي، "**البنوك الاسلامية**"، مركز الاسكندرية للكتاب، 1998.

15. قادري محمد الرفاعي، "**المصارف الاسلامية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، ط، بيروت، 2004.

16. قادري محمد الطاهر وآخرون، "**المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.

17. محمد بوجلال، "**المصارف الإسلامية: مفهومها ، نشأتها ، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي** "، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر.

18. محمد سحنون "**الاقتصاد النقدي المصرفي**"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2004.

19. محمد محمود العجلوني" **البنوك الإسلامية – أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها البنكية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

20. محمود المكاوي، "**التمويل المصرفي التقليدي ـــ الإسلامي**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر .

21. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمعان، "**المصارف الاسلامية(الاسس النظرية والتطبيقات العلمية)**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

22. مصطفى سيد كمال طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**. دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

23. مكاوي محمد، "**البنوك الاسلامية –نشأة– تطوير – تمويل**"، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ، 2009.

24. منذر قحف ، "**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**"، المصرف الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.

المذكرات و المجلات:

1. أحمد جابر بدران، "**مبادئ و ضوابط ومعايير التمويل الإسلامي**"، مجلة المسلم المعاصر، مجلد12، العدد156، بيروت، لبنان، 2015.

2. بن حدو فؤاد، "**مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية**" ، رسالة ماجستير، كلية

العلـــوم الاقتصـــادية التجاريـــة وعلـــوم التســـيير، جامعـــة وهـــران، 2011/ 2012.

3. رفعـــت فتحـــي متـــولي يوســـف، "**التمويـــل الإســـلامي ومســـاهمته فـــي تمويـــل مشـــروعات البنيـــة التحتيـــة دراســـة حالـــة المملكـــة العربيـــة الســـعودية**"، مجلـــة الجامعـــة الإســـلامية للدراســـات الاقتصـــادية والإداريـــة، مجلد 28 ،العدد 3، 2020 .

4. عبـــد العزيـــز ميلـــودي، **محـــددات تمويـــل الاســـتثمار فـــي البنـــوك الإســـلامية: دراســـة قياســـية لحالـــة بنـــك البركـــة**. مـــذكرة لنيـــل شـــهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

5. فاطمـــة بناصـــر، "**إشـــكالية تطبيـــق التمويـــل بالمشـــاركة فـــي المصـــارف الإســـلامية وتحـــديات تطبيقـــه**"، أطروحـــة دكتـــوراه، علـــوم التســـيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2016/2015.

6. هنـــاء محمـــد الحنطـــي ، انعـــام محســـن ســـويلف ، "**تقيـــيم المصـــارف الإســـلامية فـــي ظـــل الازمـــة الماليـــة العالميـــة** "، الملتقـــى الـــدولي الأول للاقتصـــاد الإســـلامي الواقـــع ورهانـــات المســـتقبل، 23-24 فيفـــري 2011

الملاحق

- طلب التمويل موقع و مختوم من قبل المدير يبين مبلغ و شكل التمويل المطلوب و الضمانات المقدمة لتغطية هذا التمويل.
- نسخة من سند الملكية أو عقد الإيجار للمبنى.ومقعد الشركة
- نسخة من السجل التجاري
- بطاقة التسجيل الضريبي.
- الوضع القانوني للشركة.
- نسخة من سند الملكية اقترحت كضمان.
- شهادة التأهيل و التصنيف المهني للمقاولين
- الوضع المحاسبي النهائي.
- الدراسة الفنية و الاقتصادية التفصيلية للمشروع.
- التراخيص اللازمة لتنفيذ المشروع و تسيير العمل بما في ذلك تراخيص البناء و الموافقات.
- تقرير مبدئي للفواتير

تحديث شهادة CNAS و CANOS المراجعة النهائية.